الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ١٣
الجمعة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

خطاب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا الصباح تستمع الجمعية لخطاب رئيس دولة مملكة سوازيلند.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك ميسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الملك ميسواتي الثالث (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أحمل معي من مملكة سوازيلند أحر التهاني وأطيب التمنيات من صاحبة الجلالة إندلوفوكازي، ومن حكومة سوازيلند والأمة السوازيلاندية بأسرها إلى أصدقائنا وزملائنا الدول الأعضاء هنا في الأمم المتحدة.

وباسم مملكة سوازيلند، أود أن أتقدم إليكم يا سيدي بأخلص التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. ونحن على ثقة بأن ما تجلبونه من حكمة وخبرة ومهارات دبلوماسية إلى هذا المنصب سيكفل النجاح في القضايا العديدة التي تواجه هذه الدورة.

وتود سوازيلند أيضا أن تشيد بعمل سلفكم، السفير غزالي اسماعيل، الذي ترأس مداولاتنا في الدورة الحادية والخمسين بمهارة فائقة.

كما تود مملكة سوازيلند أن تسجل رسميا تقديرها العميق لعمل السيد بطرس بطرس غالي أثناء توليه منصب الأمين العام. فالشيء الكثير قد أُنجز أثناء الخمس سنوات التي أدار فيها السيد بطرس غالي أعمال المنظمة، والعالم بأسره مدين له بقدر كبير من الامتنان.

ونود أيضا أن نرحب بأميننا العام الجديد، السيد كوفي عنان، الذي أظهر في أول سنة له أنه يملك من بعد الرؤية والخصال ما يمكنه من قيادة منظمتنا بفعالية إلى القرن الحادي والعشرين. وكلنا في أفريقيا فخورون بما أنجز في هذا الوقت القصير.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

من بين التحديات الرئيسية التي تواجه الأمين العام إصلاح الأمم المتحدة على نحو يحقق لها فعالية التكاليف، والمساءلة، والمصداقية، وحسن الإدارة، وكمال التمثيل.

وقد قدمت سوازيلند دعمها الكامل لمقترحات المسار الأول المبدئية التي طرحها الأمم المتحدة وقد أيدنا، على وجه الخصوص، شتى المبادرات التي تستهدف تخفيض التكاليف الإدارية لصالح زيادة الكفاءة الميدانية لبرامج التنمية. ونثق بأن الحرص الكافي قد أبدي على مراعاة صالح من تمسهم التخفيضات اللازمة.

وقد رحبنا أيضا بالمسار الثاني للإصلاحات، الذي أُعلن في تموز/يوليه، ومرة أخرى، نؤيد مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتعاون الإنمائي والإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان.

ونعتقد أن خطاب الأمين العام، الذي ألقاه في أول جلسة من جلسات المناقشة العامة، قد هيأ الجو المطلوب من التفاؤل الحكيم. وتقع المسؤولية الآن على كاهل الجمعية العامة لتأييد نهج الأمين العام الجسور، وتحث مملكة سوازيلند جميع زملائها من الدول الأعضاء على تأييد هذه المقترحات وعلى إتاحة الفرصة للإصلاحات لتمضي قدما.

ومن ميادين الإصلاح التي سيكون لها أثر كبير على الانفتاح والمساءلة في عملية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة مسألة عضوية مجلس الأمن وتوسيعه، ولا سيما زيادة تمثيل العالم النامي بين الأعضاء الدائمين.

وتؤيد مملكة سوازيلند تأييدا كاملا الموقف الأفريقي الموحد الأحدث، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى إقامة عضوية مجلس الأمن على صيغة جغرافية منصفة، تستند الى أساس إقليمي أو قاري. فهذا أمر من شأنه أن يجعل المجلس أكثر ديمقراطية وأن يكفل شعور جميع الأعضاء أنهم ممثلون تمثيلا منصفا ومتساويا في أكثر هيئات المنظمة نفوذا.

وتعتقد أفريقيا أنه ينبغي أن يكون للقارة مقعدان دائمان على الأقل، يتمتعان بحق التصويت وحق النقض الكاملين، وذلك لتمثيل آراء وشواغل ٥١ بلدا آخر. على أن يجري تعيين هذين المقعدين الدائمين من خلال آلية تضعها منظمة الوحدة الأفريقية، جريا على الممارسة التقليدية الراسخة.

وتكمن في جوهر النقاش حول إصلاح الأمم المتحدة الشامل مسألة التمويل. فمعظم الإصلاحات التي استهلها الأمين العام تستهدف جعل المنظمة أكثر فعالية من حيث التكاليف وأكثر مساءلة، كما تستهدف إتاحة قدر أكبر من أموالنا للبرامج الميدانية. وهذه مبادرة جيدة التوقيت وضرورية وتستحق أبلغ الدعم من جميع الدول الأعضاء.

وهذه الإصلاحات هي مسوغ كذلك لقيام جميع الدول الأعضاء بتجديد التزامها بدفع الاشتراكات المستحقة في مواعيدها. وقد حاولت مملكة سوازيلند باستمرار المحافظة على سجل جيد في الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة. ونتعهد أن نبذل قصارى جهدنا للاستمرار في دفع اشتراكاتنا في الوقت المحدد، ونحث جميع زملائنا من الدول الأعضاء على إظهار ثقة مماثلة في منظمتنا وعلى تقديم الدعم لها.

وتود مملكة سوازيلند أيضا أن تنضم إلى الذين أعربوا عن تقديرهم للسيد تيد تيرنر للثقة الفائقة التي أظهرها في منظمتنا. فسخاؤه، الآتي من القطاع الخاص، يعبر عن روح جديدة من التفاؤل بمستقبل الأمم المتحدة، ونحن ندعو جميع من تتوفر لديهم الموارد اللازمة الى أن يحذوا حذو السيد تيرنر.

ولقد أدت المبادرات العديدة الرامية إلى تخفيض عدد الأسلحة النووية والرؤوس النووية وتقليص انتشارها إلى تعاظم الآمال في الاستقرار العالمي في المستقبل.

ومملكة سوازيلند تثني بوجه خاص على التزام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ببرامج محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، التي سيسهم تنفيذها إسهاما كبيرا في إيجاد عالم أكثر سلما للأجيال المقبلة.

ويشجعنا أيضا التأييد العالمي الذي حظيت به معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية اللتين وقعت عليهما مملكة إسواتيني.

وكل هذه المبادرات تعد دلائل هامة على الالتزام الحقيقي الذي تبديه معظم البلدان بتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونؤيد تأييدا تاما اقتراح الأمين العام بإنشاء إدارة جديدة لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة، باعتبارها إضافة ضرورية للمنظمة.

ولا تزال مملكة سوازيلند مستمرة في دعمها لجميع الجهود الرامية الى التوصل الى حظر تام لإنتاج جميع أنواع الألغام الأرضية واستعمالها وبيعها. وقد شاركنا في مفاوضات أوسلو الأخيرة المتعلقة بالألغام المضادة للأشخاص، ورحبنا بالتوقيع على المعاهدة.

ومع ذلك، يؤسفنا أن بعض البلدان لم تتمكن من الانضمام الى المعاهدة، وإن كنا نتفهم الأسباب الكامنة وراء قراراتها. ويحدونا خالص الأمل في أن يتسنى في الغد القريب إيجاد السبيل للتوصل الى اتفاق عالمي بشأن هذه القضية الإنسانية الحيوية.

ذلك إننا نتيجة لحالات عدم الاستقرار القائمة على حدودنا، عايشنا بشكل مباشر رعب الألغام الأرضية؛ ونشعر بتعاطف عميق مع كل من مروا بالمعاناة التي تسببها هذه الألغام. كما لاحظنا بإعجاب شديد الجهود التي كانت تبذلها أميرة ويلز الراحلة ديانا لإيقاظ وعي العالم بأهوال هذه الأدوات العشوائية التي تشن بها الحروب. ومن ثم، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء الى دعم المبادرات الرامية الى وضع نهاية أبدية للتهديد الذي تمثله جميع أنواع الألغام الأرضية.

وتنظر مملكة سوازيلند بعميق القلق الى الحالة في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص، الى العلاقات المتوترة بين الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني. لقد تراجع مناخ المصالحة والأمل الذي أشاعه اتفاق أوسلو للسلام، وحل محله الشك والتخوف. ومن الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم مبادرة السلام بوصفها الطريق الوحيد للتقدم الى الأمام، وأن يبذل كل جهد ممكن لإعادة الطرفين الى مائدة التفاوض على أساس من الثقة المتبادلة.

وتؤيد مملكة سوازيلند الجهود التي يبذلها كل من يحاولون تحقيق تقدم جذري في هذا المجال. وندعو الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية، لصالح شعبيها، الى إيجاد مخرج من هذا الجمود البادي للعيان والعودة الى روح التوفيق التي سادت أثناء مفاوضات أوسلو، التي حملت في طياتها الأمل في السلام الدائم.

كما تتشجع مملكة سوازيلند بالتطورات التي استجدت مؤخرا في أيرلندا الشمالية مع المحادثات التي بدأت أخيرا بين جميع الأحزاب بشأن مستقبل هذه المقاطعة المضطربة. ونحن نثني على إصرار الحكومتين البريطانية والايرلندية على إشراك جميع الأطراف المعنية في المفاوضات، وندعو هذه الأطراف أن تبذل كل جهد ممكن لضمان أن تؤدي هذه المفاوضات الى السلام والاستقرار الدائمين.

أما قارة افريقيا، فلا تزال تعاني من حالات عدم الاستقرار والصراع التي تؤثر تأثيرا مؤسفا علينا جميعا، نحن من ندعوها وطننا. ففي غضون الشهور الاثنى عشر الماضية شهدنا أزمات في سيراليون والكونغو وجزر القمر، واستمرار المشاكل في مناطق وبلدان عديدة مثل منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي وأنغولا. إن مملكة سوازيلند تصلي من أجل الملايين العديدة التي وقعت فريسة العنف في هذه الحالات وغيرها من حالات القلاقل في قارتنا الحبيبة، ولا تزال تؤيد كل الجهود المبذولة للاهتداء الى حلول سلمية.

وفي الوقت ذاته، نرحب بعدد من الأحداث المشجعة التي شهدتها قارتنا في بلدان مثل ليبريا، حيث أسهمت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على مر السنين إسهاما كبيرا في الانتخابات التي أجريت في وقت سابق من هذا العام. وإننا لنحيي الطبيعة السلمية لتلك العملية، ونأمل وندعو مخلصين أن يكون السلام الدائم والمستمر قد عاد أخيرا الى الشعب الليبري بعد كل هذه السنوات الطويلة من الصراع.

كما نثني على تعيين الأمين العام لمبعوثه الخاص، السيد جيمس بيكر، للإشراف على الحالة في الصحراء الغربية. ونتشجع أيما تشجيع بالتطورات التي طرأت على هذا النزاع المطول، ونتطلع الى حل دائم في المستقبل القريب.

وفي ضوء حقيقة استمرار عدم الاستقرار السائد في أجزاء عديدة من قارتنا، فإن أحد التدابير العملية التي اتخذتها المجموعة الأفريقية بأكملها، تمثلت في المبادرات الأخيرة التي أقدمت عليها منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات دون إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا وجماعتنا الإنمائية للجنوب الأفريقي، لكي تحسن من استعدادها للتصدي لأزمات قارتنا باستخدام الموارد المتاحة لصيانة السلام في منطقتنا. ومن بين عناصر هذه المبادرات تدريب وإعداد قوات أفريقية لحفظ السلام لنشرها في كل أنحاء القارة. وقد أعلنت مملكة سوازيلند التزامها بتوفير

جنود لهذه القوات، بمجرد استكمال التدريب والإعداد الكافيين.

ونود أن نسجل تقديرنا للولايات المتحدة الأمريكية على مبادرتها "الاستجابة للأزمة الأفريقية"، التي تركز، في عدد من البلدان الأفريقية - بما فيها مملكة سوازيلند، على متطلبات مثل الإجراءات الموحدة والتدريب والمعدات.

واضح أنه من الأساسي أن المبادرات المتعلقة بهذا النوع من قوات السلام يلزم أن تحظى بتأييد المجتمع الدولي، وأن من الأساسي كذلك أن تبقى منظمة الوحدة الأفريقية على تعاون وثيق مع الأمم المتحدة في محاولاتنا المشتركة لإيجاد سيطرة كافية على حالات الأزمات في أفريقيا.

وطوال نحو ٣٠ سنة، تمتعت سوازيلند بعلاقات ممتازة مع أمة مستبعدة من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، بالرغم من سجلها الباهر في تقديم المساعدة الإنمائية الدولية وبالرغم من تلبيتها جميع متطلبات العضوية في منظمتنا. إنني أشير الى مسألة حكومة جمهورية الصين في تايوان.

ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، اعتمدت الأمم المتحدة قرارا سحب العضوية من جمهورية الصين. ولذلك القرار اليوم مفعول حرمان نحو ٢٢ مليون نسمة من حقوقهم في التمثيل هنا في الأمم المتحدة ومن الإسهام في جميع المبادرات العالمية التي تقوم بها منظمتنا.

لقد كانت مملكة سوازيلند في موقع مكنها من التعرف على الطبيعة المحبة للسلام لجمهورية الصين في تايوان، وعلى استعدادها للمساعدة في توطيد السلم والازدهار في أنحاء العالم، وقد خبرت سوازيلند ذلك بنفسها. لقد أحرزت حكومة جمهورية الصين في تايوان وشعبها تقدما هائلا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أظهرا استعدادهما وقدرتهما على تقاسم ما لديهما من الخبرة والمشورة مع جميع أمم العالم.

كما أن العديد من البلدان والتجمعات السياسية قد أقرت، على مدى السنوات، بالحاجة الى إشراك جمهورية الصين في تايوان في الأنشطة الإنمائية العالمية، عن طريق مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها. وتعلو أيضا أصوات الرأي العام العالمي، بما في ذلك الأصوات في البرلمان الأوروبي، والكونغرس الأمريكي وفي العديد من البلدان في القارات الخمس، محبذة قبول عضوية جمهورية الصين في الأمم المتحدة من أجل الاستفادة من مواردها الهائلة وخبرتها الغنية على أفضل وجه ممكن، وبما يعود بالنفع على البشرية بأسرها.

ويتمثل أحد المبادئ التأسيسية والهادية لمنظمتنا في مبدأ العالمية وتمتع جميع شعوب العالم بالحق في الانتماء الى الأمم المتحدة وفي أن يكون لها صوت مسموع في قاعاتنا. والواقع أن نحو ٢٢ مليون نسمة يعتقدون أنهم محرومون من هذا الحق بسبب استبعاد بلدهم من أنشطة المنظمة الإنمائية الوحيدة العالمية حقا. لذلك، تقول مملكة سوازيلند لزميلاتها الدول الأعضاء إن الوقت حان لإعادة النظر في القرار الذي اتخذ قبل ٢٦ سنة. إننا نعتقد أن ثمة حاجة ملحة لدرس هذه المسألة مجددا، في ضوء ما طرأ من تغييرات جذرية على هذه الحالة منذ عام ١٩٧١.

وتنظر مملكة سوازيلند بقلق الى التقرير الأخير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي أبرز مرة أخرى المعاناة الاقتصادية التي يرزح تحتها العالم النامي. فالعولمة وتحرير الاقتصاد مبدآن اقتصاديان يحظيان بموافقتنا جميعا، شرط ألا يكون ذلك على حساب زيادة تركيز أكبر للثروة في البلدان المتقدمة النمو واشتداد الفقر فيما بين البلدان المتخلفة.

ولمن شاء أن ينوه بالمنافع الطويلة الأجل المتأتية عن تحرير التجارة أن يفعل ذلك، إلا أن علينا أن ندرك ما ينجم عن هذا التحرير من عقوبات صارمة تنزل على المدى القصير بتلك البلدان الأقل استعدادا لتحمل تبعاته. وتدرك مملكة سوازيلند جيدا ما هو المطلوب منا في عالم تسوده التجارة الحرة، أي أن نصبح منتجين للسلع الجاهزة والخدمات بطريقة تسمح لنا بمنافسة باقي بلدان العالم على نحو فعال وعلى قدم المساواة. لكن حتى نتمكن من تحقيق ما هو مطلوب من نمو ومعايير تكنولوجية وانتاج، نحتاج، نحن وباقي بلدان العالم النامي، الى التفهم والدعم من جانب البلدان المتقدمة النمو في الأوقات الاقتصادية العصيبة التي تنتظرنا.

وبغية مواجهة هذا التحدي الاقتصادي، تواصل مملكة سوازيلند بذل جهودها في سبيل تحقيق التنمية على نحو مستدام، وتهيئة بيئة يمكن لشعبنا أن يحقق فيها الازدهار. وما برحنا نتابع مبادرات وطنية صُممت مؤخرا لمواجهة

ما يعترضنا من تحديات اجتماعية وسياسية في الأجلين القصير والطويل، ولتعزيز الظروف الصحية التي تسمح لقطاعنا الخاص بمواصلة حفز النمو. ولقد أنجزنا للتو وضع أحدث استراتيجية إنمائية وطنية تتحدد بها أولويات الحكومة للسنوات الـ ٢٥ المقبلة.

ولا يزال برنامجنا لإعادة الهيكلة الداخلية مستمرا، وقد شرعت الحكومة في اتخاذ سلسلة تدابير قصيرة الأجل بهدف تحسين الاقتصاد.

إن مملكة سوازيلند أمة نامية تعتمد في بقائها اعتمادا كبيرا على الزراعة. ونحن، شأن الدول الأعضاء الأخرى ذات الوضع المماثل، نجد أنفسنا باستمرار تحت رحمة العوامل الطبيعية، ونعتمد بوجه خاص على تساقط الأمطار بقدر كاف. واقتصادنا ما زال يتعافى من الجفاف الشديد الوطأة الذي أصاب البلد عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، ويفزعنا الآن أن نعلم أن الإعصار المخيف "النينيو" يجتاح حاليا المحيط الهادئ مرة أخرى. وإذا صح ذلك. فسيكون له أوخم العواقب علينا جميعا في الجنوب الأفريقي. لقد اتعظت مملكة سوازيلند بدروس الجفاف الأخير، وشرعنا في برنامج لبناء الجسور في جميع أنحاء المناطق الريفية. إلا أن خطر تجدد فترة شحة الأمطار قد جاء مبكرا جدا، ونحن نأمل في الحصول على دعم منظمتنا وزميلاتنا الدول الأعضاء مرة أخرى.

وبالإضافة الى التصدي للشواغل الاقتصادية، شرعت مملكة إسواتيني أيضا في عملية مراجعة لدستور الأمة. فاستجابة لمناداة الشعب السوازيلندي بإعادة النظر بصورة جوهرية وبعيدة الأثر في دستورنا الحالي، أُنشئت لجنة، هي الآن بصدد الاضطلاع ببرنامج تثقيفي عن الدستور يصل حتى الى أنأى المناطق في البلد.

وستتبع هذا فترة تقديم أفكار من كل فرد في المملكة، وبعدها سيوضع دستور، وفقا لرغبات الأمة بأسرها، ويطرح للموافقة الوطنية.

إنه سيكون حقا دستور الشعب، لأن العملية تسمح لجميع أبناء سوازيلند بالمشاركة الحرة. إن المشاركة الوطنية في الأمور الهامة مثل هذه هي مبدأ من المبادئ الهادية الرئيسية لشعب سوازيلند، وهو مبدأ كفل على مر السنين ما نعمنا به دائما من السلم والاستقرار.

لقد رحبنا بالتشجيع والتأييد اللذين تلقيناهما لعملية المراجعة الدستورية من المجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القائم في المملكة. ونحن واثقون بأننا سنضع - بمشاركة جميع أبناء سوازيلند - وثيقة تعكس رغبات الأمة بأسرها، وتحقق الخير لنا وللأجيال المقبلة.

هناك الكثير من العمل الهام الذي يتعين القيام به في هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ومملكة إسواتيني تعتقد أن منظمتنا تمر بمفترق طرق رئيسي في تطورها. ولدينا الفرصة الآن للقيام بالإصلاحات الصحيحة ولنكفل تهيئة منظمتنا لمواجهة التحديات العالمية العديدة الماثلة أمامها، بطريقة أكثر كفاءة ومساءلة وانفتاحا. ويجب علينا أن نختار خطواتنا بعناية وحكمة. فأولئك الذين نحن مسؤولون عنهم - أبناء شعوبنا - يتطلعون إلى الأمم المتحدة لكي توفر الريادة العالمية التي نحتاج إليها بشدة في مجال التنمية ولا يمكننا أن نخيب آمالهم.

وعلي، بالنيابة عن جلالة الملكة اندلو فوكازي، والحكومة والأمة السوازيلندية بأسرها، واجب أعتز به هو أن أؤكد مجددا التزام مملكة سوازيلند بميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، وأسأل الله أن يرعى مداولات الجمعية هنا في الأشهر المقبلة ويرشدها في قراراتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس دولة مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند من قاعة الجمعية العامة

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)
المناقشة العامة

خطاب دولة الأونرابل السيد الفريد سانت، رئيس وزراء مالطة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطحب الأونرابل السيد الفريد سانت، رئيس وزراء جمهورية مالطة إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية مالطة، دولة الأونرابل السيد ألفريد سانت. وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

السيد سانت (مالطة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وأنا واثق بأن خطى هذه الجمعية ستوجه - بخبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية - نحو تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها جميع الأمم المحبة للسلام. وانتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر سلفكم السفير غزالي إسماعيل، على الطريقة الكفؤة النشطة التي ترأس بها الجمعية في دورتها الحادية والخمسين.

وفيما نحن نقترب من فجر ألفية جديدة، يواصل المجتمع الدولي إعداد نفسه للتحديات الجديدة التي سيجئ بها حتما القرن الحادي والعشرون. ومالطة ترحب بالتزام أممنا المتحدة المتطورة، التي يقودها باقتدار الأمين العام السيد كوفي عنان، بأن تصبح أكثر استجابة وفعالية في مواجهة هذه التحديات الجديدة. وبالمثل، نشاركه في تصوره بأن الأمم المتحدة في لحظة تسنح فيها فرص عظيمة.

ينبغي ألا يكون هناك شك في أنه بزوال سياسة التكتلات، أصبح الطريق مفتوحا أمام عالم أكثر تحررا من القلق. فقد خف التوتر على المستوى العالمي. وفي الوقت نفسه حلت محل عدم الاستقرار العالمي توترات إقليمية أدت في كثير من الأحيان إلى صراعات إثنية ومحلية أخرى. وفي عالمنا المتكافل، للأمم المتحدة دور هام لتقوم به في تعزيز التفاهم والتعاون اللذين هما عنصران هامان لبقاء البشرية.

ومالطة، من جانبها، مستعدة للعمل بشكل وثيق مع جميع الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرتنا على العمل الجماعي بما يعود بالنفع على دور وشعوب بلداننا، وبخاصة من أجل إعلاء شأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأن التزامنا بالحقوق الأساسية وعملية الديمقراطية ثابت لا يتزعزع.

ومالطة تتطلع إلى إنشاء محكمة جنائية دولية في روما عام ١٩٩٨. وفي أوائل هذا الشهر، كان من دواعي شرف مالطة أنها استضافت مؤتمرا دوليا بشأن هذه المبادرة التي نؤيدها بشدة، والتزامنا بإنشاء هذه المحكمة ينبع من أنها ستكون تطورا يمثل معلما في إنشاء نظام متوازن وفعال لضمان ألا تترك الجرائم الدولية، وبخاصة الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان الأساسية، دون عقاب.

إننا نعتقد بشدة أنه ما من بلد يمكن أن يحظى بالسلم والرفاه بمعناهما الصحيح إلا إذا احترمت فيه حقوق الإنسان الأساسية واعتمدت الدولة فيه نظام حكم ديمقراطيا. كما أن مالطة ملتزمة بالمثل بسياسة دولية تشجع نزع السلاح وتؤازر جميع التدابير التي تكافح انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ومالطة تؤيد كل التأييد الجهود المبذولة حاليا لحظر إنتاج واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

لقد مر الآن بالضبط أحد عشر شهرا على التغيير الديمقراطي الذي حدث في الحكم في مالطة، ولا بد لي أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد التزامنا بالسلام، والتعاون بين جميع الأمم والعمل على تحقيق ازدهار اقتصادي في سياق عدالة اجتماعية. ومالطة، التي تقع في الطرف الجنوبي لأوروبا وفي مركز القلب الجغرافي والاستراتيجي للبحر المتوسط - تتمسك بالتزامها بمثل التكامل الأوروبي فضلا عن وحدة البحر المتوسط. ونحن نعتقد أن لهاتين المجموعتين من المثل أهمية حيوية، فهما إذ تكمل كل منهما الأخرى تحققان أفضل النفع لجميع شعوب البحر المتوسط وجميع الشعوب الأوروبية.

وتوخيا لهذه المثل طرحنا على الأمة المالطية رؤية لدور لمالطة يتأكد به بشكل ملموس حياد الجزيرة، حتى نزيل إلى الأبد أي تصور بأن مالطة يمكن أن تمثل أي تهديد لأي من جيرانها، شمالا أو جنوبا، غربا أو شرقا. وفي هذا السياق يضع تصورنا دورا لمالطة نسعى به، في حدود القيود المفروضة علينا بحكم الحجم والموارد، سعيا حثيثا إلى المساعدة في بناء جسور سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين جميع جيراننا والشعوب الأخرى في المنطقة الأوروبية - المتوسطية.

وبالفعل، فإن لسياسة مالطة الخارجية ثلاثة مقومات هامة. إنها سياسة خارجية تقوم على التعاون مع البلدان المجاورة، إنها سياسة خالية من كل انحياز ولكنها مفتوحة مع ذلك وحريصة على الصداقة مع الجميع؛ وتدعمها استراتيجية اقتصادية قائمة على إنتاج رفيع النوعية

وتوفير خدمات رفيعة النوعية؛ وعلى الحرص على توخي الامتياز والجدارة بالثقة في كل ما تسعى إليه وتقوم به.

وتتمثل أولوية السياسة الخارجية لمالطة في إقامة أفضل العلاقات الممكنة وأكثرها شفافية مع جميع جيراننا في المنطقة الأوروبية المتوسطية وما وراءها. ويستهدف جدول أعمال سياستنا الخارجية القائمة على الحياد النشط، تعميق صلاتنا مع الاتحاد الأوروبي بطريقة جادة، وفي نفس الوقت تنفيذ سياسة نشطة للبحر الأبيض المتوسط لتشجيع التعاون الإقليمي والوحدة.

والواقع أن حكومة مالطة تستهدف إقامة أوثق الصلات الممكنة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بالتفاوض على روابط في شكل منطقة للتجارة الحرة بالاقتران مع اتفاق طويل الأجل للتعاون السياسي والأمني وكذلك التعاون في الشؤون التقنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

نحن ملتزمون على نحو مماثل بأن نعزز هويتنا وتراثنا بصفتنا دولة من دول البحر المتوسط، وذلك بالسعي إلى زيادة حفز شبكات التعاون داخل المنطقة. وتعتقد مالطة أن هذا التعاون المعتمد على الحوار والتفاهم المتبادل سوف يسهم في قيام منطقة أوروبية متوسطية تنعم بالسلم، وهي على استعداد للقيام بدور حافز للجميع بين مختلف الحضارات التي تمثلها الدول المشاطئة للبحر المتوسط.

بهذه الروح تتكلم مالطة عن حيادها الإيجابي وتعمل على الدعوة له. إننا نسعى إلى تحقيق السلم، والاستقرار وإلى تعزيزهما في منطقة مضطربة ومعقدة. ومالطة لا تشكل تهديدا من أي نوع لأي جهة. وفي نفس الوقت تقدم مالطة لجميع جيرانها دور والتزام السمسار الأمين، فهي على استعداد لأن تكون الوسيط أو مجرد المكان المناسب لإجراء الحوار والمناقشة بحثا عن الحل للمشاكل العديدة التي تواجههم. وحكومة مالطة مصممة على أن تعمل بنشاط في السعي إلى تحقيق السلام. وفي هذا الصدد فإننا مصممون على تعزيز الثقة اللازمة للتصرف على نحو يخدم على أكمل وجه مصالح جميع مجتمعاتنا.

والواقع أن حياد مالطة يبرره موقعها الجغرافي الاستراتيجي في وسط البحر الأبيض المتوسط، حيث تجتمع عوامل القلق السياسي والفوارق الاقتصادية والاجتماعية، والتقاليد الثقافية المختلفة، في تشكيل منطقة ما زالت مبتلاة بالتوتر وعدم الاستتباب. ومن ثم فإن حياد مالطة التي لا تحركها الدوافع الايديولوجية، هو استجابة مباشرة للعوامل الجغرافية والسياسية الفريدة والخاصة القائمة الآن في المنطقة المتاخمة.

وترى حكومة مالطة أن استراتيجيتها القائمة على الحياد النشط بحكم الموقع تمكنها من أن تعزز بفعالية الاستقرار والتفاهم عبر المنطقة الأوروبية المتوسطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مركز الحياد الذي تنتهجه مالطة سيخدم على نحو دائم المصالح الثابتة لمالطة نفسها وذلك بكونه يخدم أيضا مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومصالح جيراننا في البحر الأبيض المتوسط.

وبالنسبة لمالطة ما برح البحر الأبيض المتوسط يشكل عنصرا لا يتجزأ من عناصر برنامجنا الإنمائي الوطني. ولعل أفضل وصف لاشتراك مالطة النشط في المحافل الدولية والإقليمية هو أنه امتداد لفلسفتها التعاونية الأمنية.

إن البحر المتوسط نموذج مصغر لعالم اليوم المتعدد الأقطاب. ويتمثل في المنطقة عدد من المشاكل المرتبطة بالحوار بين الشمال والجنوب، ومنها السلامة البحرية، والتلوث البحري، والهجرة غير القانونية، والإرهاب، وانتشار الأسلحة. وتشعر مالطة بقلق شديد للهوة الديمغرافية المتزايدة الاتساع وللفوارق الاقتصادية المتزايدة الاتساع في منطقة البحر الأبيض المتوسط بين الشمال الغني والجنوب المتخلف. فالفقر المقترن بقلة فرص العمل وتردي أحوال المعيشة، يؤجج لهيب التوترات المتطرفة في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتقع مالطة على مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط ولهذا فإنها ترى أنه يمكنها أن تكون نقطة ارتكاز في الجهد اللازم لاجتذاب الاهتمام والموارد اللازمين لمعالجة التحديات الأمنية الماثلة في المنطقة. فمنطقة البحر الأبيض المتوسط لا تزال منطقة يحكمها التوتر والنزاع وتتطلب منا اليقظة الدائمة. فقضايا العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية، ومسألة قبرص والحالة في يوغوسلافيا السابقة، والجزاءات ضد ليبيا، والحالة في الجزائر، وغيرها من القضايا تواصل التسبب في توتر سياسي يتصاعد للأسف ويخلق بالتالي إحساسا بأهمية الاستعجال في إيجاد حلول مباشرة ودائمة.

لذلك ترى حكومتي أن التهديدات المتصورة للاستقرار، ومن ثم للأمن، في البحر الأبيض المتوسط هي تهديدات

ذات طبيعة سياسية وبيئية واقتصادية واجتماعية وإنسانية، قبل أن تكون عسكرية.

ومن الأبعاد الهامة للسياسة الخارجية لحكومتي بعد مكافحة الأمور المتصلة بالمخدرات، مثل الاتجار غير المشروع وغسل الأموال والجريمة المنظمة. وكبلد عبور، يمكن أن تصبح مالطة بلدا مفتوحا بسهولة للوقوع في حبائل الشبكة التي ينسجها تجار المخدرات، بيد أن مالطة مصممة أكثر من أي وقت مضى على أن تواجه هذا التحدي الذي يهدد في الصميم نسيج مجتمعاتنا. وهي تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم جهودنا للقضاء على هذه الآفة الاجتماعية.

وترى حكومة مالطة أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في البحر الأبيض المتوسط، على أساس ترتيبات تتفق عليها بالإجماع كل دول المنطقة، أمر يسهم حتما في تحقيق السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد اعترف بهذه الحقيقة المؤتمر الذي عقده في عام ١٩٩٥ أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وذلك بتشجيعه على إنشاء تلك المناطق.

ويتمثل الهدف النهائي لسياسة مالطة إزاء البحر الأبيض المتوسط، في تحويل المنطقة إلى منطقة مستقرة من الناحية السياسية، ومزدهرة من الناحية الاقتصادية، ومنزوعة السلاح وخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تعتزم مالطة الإفادة إلى أقصى حد من اتصالاتها ومن تمثيلها الدبلوماسي المتاح في الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى لتعزيز هدفها السياسي المتمثل في جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم واستقرار. وعن طريق التفاعل الدبلوماسي المعتاد مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن التبادل والتعاون بصورة أنشط مع مكتب الأمين العام، تعتزم مالطة أن تبقي المسائل المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط على قمة جدول الأعمال الدولي.

وفي أوائل هذا العام، استضافت مالطة المؤتمر الثاني للمنطقة الأوروبية المتوسطية، حيث عقدت ٢٧ دولة من أوروبا والبحر المتوسط اجتماعها الوزاري الثاني بعد انقضاء سنتين على الاجتماع الأول وذلك لصياغة صورة للشراكة الأوروبية المتوسطية، وهذا الحدث في حد ذاته حدث ذو أهمية بعيدة المدى. وقد كرر مؤتمر مالطة أن المشاكل الخطيرة والعميقة الجذور في منطقتنا لا بد من معالجتها عن طريق عملية للحوار والعمل المشترك، تستغرق فترة من الزمن وتغطي نطاقا كاملا من القضايا المترابطة. ومالطة مقتنعة بأن هذه العملية ولدت التزاما سياسيا سيسهم على نحو فعال في إزالة التصورات الخاطئة، وأوجه التحامل التي لا تزال قائمة في المنطقة.

في الوثيقة المتعلقة بالسياسة الخارجية التي نشرت قبل الانتخابات العامة الماضية التي جرت في مالطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ذكر حزب العمال المالطي أنه لا بد للأمم المتحدة لكي تحسن مصداقيتها وسلطتها أن تحسن هيكلها وإدارتها وكفاءتها. فالمأمول فيه، قبل كل شيء هو أن توجد هذه المنظمة العالمية آلية تكون أكثر كفاءة وتمكنها من تنفيذ قراراتها على نحو أكثر سرعة وفعالية.

ولهذا تؤيد مالطة اليوم مبادرة الأمين العام التي قدمها في تقريره إلى الجمعية العامة وتهنئه على ما يمكن أن نعتبره مقترحات ذات طبيعة شاملة ومنقطعة النظير.

هذا الاجتماع السنوي يوفر المكان الأمثل الذي يجتمع فيه المجتمع الدولي كله ليقيم الـ ١٢ شهرا الماضية وليحدد بأقصى قدر ممكن من الدقة التحديات التي تنتظره. ونعتقد أن هناك ثلاثة أنواع من التحديات الأمنية التي تتخطى الحدود الإقليمية وتتطلب منا الاهتمام الفوري: هذه التحديات هي الحرب ضد المخدرات والتردي البيئي والقضاء على الفقر. وبخلاف آثار الحروب، التي تظهر للعيان من أول وهلة فإن هذه التحديات الثلاثة لا يتيسر دائما تحديدها بالوضوح الكافي على الرغم من أنها تنطوي على طاقة تدميرية معادلة لطاقة الحروب. وترى مالطة أن كل مجال من هذه المجالات له أخطار بعيدة المدى تهدد في الصميم نسيجنا الاقتصادي وموئلنا الإنساني والبيئي وتؤدي إلى عدم الاستقرار وتشكل تهديدات حقيقية لأمننا.

إن التحدي الأول ينصب على آفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فإن أرواحا بشرية لا حصر لها تدمر وتهدر لإشباع جشع قلة من الناس. وهذه حالة لا يمكن قبولها. وترى مالطة أن منظومة الأمم المتحدة يمكنها أن تنسق هذا الكفاح عن طريق اتخاذ التدابير الفعالة المناسبة. ولذلك نرحب بتوصية الأمين العام بأن تدمج اختصاصات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مع اختصاصات لجنة المخدرات في لجنة واحدة وفقا

لترتيبات تحافظ بالكامل على الوظائف التعاهدية للجنة المخدرات.

أما التحدي الثاني الذي نواجهه ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين فهو التوفيق بين الاهتمامات البيئية واحتياجات التنمية. وفي هذا الصدد فإن الشواغل المشتركة والمصالح المتبادلة للمجتمع الدولي من تعزيز التنمية المستدامة مع حماية بيئتنا في نفس الوقت، أصبحت تتجاوز الحدود الوطنية.

إن مشكلة البيئة ليست بأقل أهمية لبلدان البحر الأبيض المتوسط. والإدارة السليمة للبيئة الساحلية والبحرية لمالطة ذات أهمية حاسمة لدولة جزرية مثل مالطة. والضغوط التي تمارس على بيئة منطقة البحر الأبيض المتوسط نتيجة لكونها طريقا رئيسيا بحريا هاما ووجهة سياحية هي ضغوط تثير القلق بصورة خاصة. ونعتقد أن أفضل الحلول للمشاكل البيئية المشتركة هي الحلول التي تأتي خلال نهج إقليمي متكامل.

وحكومتي ملتزمة التزاما راسخا بدور سباق في دعم المبادرات الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط من أجل حفظ موئله البحري الطبيعي، وإدارته إدارة مستدامة. وقد أسهمت مالطة بنشاط في هذه العملية في الماضي في إطار خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية برشلونة وتمثلت أحدث مبادرة في إنشاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. وتعتزم مالطة تعزيز مشاركتها في تلك اللجنة وكذلك المساهمة إلى أقصى حد ممكن في البرامج البيئية في البحر الأبيض المتوسط في إطار العملية الأوروبية المتوسطية.

وتؤيد مالطة تمام التأييد جهود منظمتنا في النهوض بالحماية البيئية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للعالم بغية كفالة توزيع أكثر إنصافا للثروات وإيجاد نظام للتجارة الدولية متحرر من الممارسات التقييدية أو التمييزية. وينبغي لنا أن نعتمد معا أسلوب عمل فعالا للسنوات القادمة يوجد التوازن الصحيح بين الحاجة إلى التنمية التي يكون محورها الإنسان وتكون محققة للعدالة الاجتماعية والحاجة إلى كفالة استدامة بيئتنا الطبيعية.

وفي السنوات الخمس التي انقضت منذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، لم يتحقق الكثير مع الأسف. وقد أجرت الدورة الاستثنائية في حزيران/يونيه الماضي تقييما متعمقا للتقدم المحرز، وحددت الأولويات بالنسبة للمستقبل، وساعدت على رفع مكانة قضية التنمية المستدامة في جدول الأعمال السياسي. ونحن نسلم بأننا جميعا - البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، الأغنياء منا والفقراء - نتشاطر مصلحة مشتركة في السعي إلى تحقيق تنمية لا بد أن تكون مستدامة ومنصفة ومتكاملة. فالتنمية، كما يقول الأمين العام، هي:

"عماد السلم، وأساس الاستقرار، وقوة فعالة للدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي" (النشرة الصحفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC/5708).

على أن التحدي الثالث الذي يواجههنا هو التحدي الذي اعتبره أكثرها تعقيدا. فلسنوات طويلة، ما برح المجتمع الدولي يحاول أن يتصدى للمشكلة المزمنة التي تواجهها الملايين العديدة من سكان هذا العالم، ألا وهي مشكلة الفقر. لقد وصلت أوجه التباين الدائمة التفاقم بين من يملكون ومن لا يملكون إلى أبعاد مفزعة. وحل محل الحرب الباردة والانقسام بين الشرق والغرب انقسام ما بعد الحرب الباردة بين الشمال والجنوب. وعلى الرغم من أن الكثيرين قد تنبأوا بهذا التطور ودعوا إلى بذل جهد متضافر لمعالجة هذه القضية، فإنه لم تبذل فعلا سوى محاولات ضئيلة لعكس مسار هذا الاتجاه. وما زال الفقر سائدا متحكما. وتفاقم حدة الفقر والجوع وسوء التغذية مفارقة من مفارقات هذا العصر. فخمس سكان العالم، أو ١,٣ بليون شخص، يعيشون على دخل يقل نصيب الفرد فيه عن دولار واحد يوميا، ويحصل أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم على أقل من ٥ في المائة من الدخل العالمي الإجمالي.

وتتميز منظومة الأمم المتحدة بموقعها الفريد الذي يمكنها من التعامل مع هذه المشاكل الحادة التي لا يمكن السكوت عليها. فلابد لهذه المنظمة أن تكرس المزيد من الاهتمام والوقت لتنسيق عمل فعال لتخفيف المعاناة وتردي البيئة، التي لا يزال يعيش في ظلها البلايين من الناس. وقد حان الوقت للعمل بثبات ودون لبس لوقف تفاقم هذه الحالة، التي تتحول بسرعة إلى مكمن لعدم الاستقرار السياسي في العالم.

وترى مالطة ونحن ندخل الألفية الجديدة، أن منظمتنا يجب أن تكتسي مزيدا من الأهمية، ويجب أن تصبح أكثر ديمقراطية. فوضعها الحالي يعبر عن الماضي. وفي عالم يتكلم فيه الجميع عن الديمقراطية، يصبح حق النقض

واستخدامه من المفارقات التاريخية. وترى مالطة أن استخدام حق النقض ينبغي تقليصه توطئة للقضاء عليه تماما في نهاية المطاف. لهذا، لا تؤيد مالطة التوسع في استخدام حق النقض.

وفيما يتعلق بقضية توسيع مجلس الأمن، ترى مالطة أن ميثاق الأمم المتحدة يعتبر جميع الدول متساوية، وعليه يتعين علينا أن نزيد الطابع التمثيلي لمجلس الأمن كيما يصبح أكثر تعبيرا عن المجموع الحالي لأعضاء الأمم المتحدة، وهذا أمر يمكن أن يتحقق بسهولة بزيادة عدد مقاعد الأعضاء غير الدائمين في المجلس.

وقد درست حكومتي بعناية تقرير الأمين العام بشأن تجديد الأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة A/51/950. ونحن نوافق على وجود حاجة إلى زيادة الكفاءة وزيادة فعالية التكاليف. ونرى في الوقت نفسه أنه بما أن المنظمة هيئة فريدة من نوعها، فإن مهامها ونجاحاتها لا يمكن قياسها بالمقياس المالي وحده.

وهنا أود أن أبرز مجالين هامين في تقرير الأمين العام. ففي الفقرة ١٠٨ من التقرير يذكر أنه عند فرض الجزاءات ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما أكثر من أجل:

> "جعل هذه الجزاءات أكثر فعالية في تحقيق هدفها المتمثل في تعديل سلوك الأطراف المستهدفة، مع العمل في الوقت نفسه على الحد من الأضرار المصاحبة لها. وثمة حاجة أيضا إلى معالجة الآثار الإنسانية والاقتصادية الأوسع الناجمة عن الجزاءات، فضلا عن اتباع معايير موضوعية في تطبيقها وفي إنهائها". (A/51/950).

وتجد مالطة نفسها متفقة تماما مع هذا القول. وفي الوقت الذي نؤيد فيه استخدام جزاءات عادلة تفرضها الأمم المتحدة على نحو مناسب ولأدنى فترة زمنية ممكنة في إطار مهمتها الخاصة بضمان السلم الدولي، نرى أن القرار الخاص بفرض جزاءات، لا سيما الجزاءات التي تؤثر في نهاية المطاف على كامل سكان بلد ما، ينبغي أن يكون قرارا له ما يبرره وأن اللجوء إلى فرض الجزاءات ينبغي ألا يتم إلا كملاذ أخير.

وفي مجال آخر أشار إليه الأمين العام في تقريره، تود مالطة أن ترى إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة تكرس المزيد من الوقت والاهتمام للحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي هذا السياق ينبغي النظر في إنشاء مكتب للبحر الأبيض المتوسط ضمن هذه الإدارة. فمن شأن إنشاء مثل هذا المكتب أن ييسر الاتصالات، وبذلك يمكن لهذه الإدارة أن تضطلع بدور مباشر أقوى في تنفيذ الأحكام ذات الصلة في القرارات التي تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتوطيد الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن إسهامات مالطة في البحث عن السلم والأمن والتعاون بما يخدم مصلحة الجنس البشري مسجلة تماما في صفحات تاريخ هذه المنظمة. وخير شاهد على ما تبديه مالطة من تقدير وتفان لدورها في هذه المنظمة مبادرتاها بشأن قانون البحار وتغير المناخ، والمبادرة الأخيرة الخاصة بالدور الجديد الذي ينبغي أن يسند إلى مجلس الوصاية.

إن مالطة دولة جزرية صغيرة. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نتطلع إلى الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الذي يمكن فيه لبلدان كبلدنا أن تعرب عن آرائها، والذي يمكن أن يتجسد فيه مبدأ المساواة بين الدول وتكفل له فيه الحماية اللازمة. وبالنسبة لنا، تحظى هذه المنظمة بأهمية كبيرة ولهذا السبب تعتزم مالطة أن تؤيد الأمين العام في مسعاه من أجل الإصلاح العاجل.

وكلما ازدادت كفاءة الأمم المتحدة وأهميتها، تحقق لنا المزيد من الخير. وستواصل حكومتي تقديم دعمها المخلص للأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. فلا يمكن التغلب على الكثير من المشاكل والتحديات التي ستواجههنا في الألفية الثالثة إلا من خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء، ومن خلال أمم متحدة أفضل وأكفأ وأكثر فعالية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب دولة الأونرابل ألفريد سانت رئيس وزراء جمهورية مالطة من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة داتوك سيدي عبد الله بت حاجي أحمد بدوي وزير خارجية ماليزيا.

السيد عبد الله (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) اسمحو لي في البداية، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. ولا يساورنا أدنى شك في أن هذه الدورة ستتمكن تحت قيادتكم القديرة من أن تعالج بنجاح القضايا العديدة والمعقدة التي تواجه الجمعية العامة والمنظمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم السفير غزالي إسماعيل وأن أعرب عن مدى الفخر الذي نشعر به - نحن أبناء ماليزيا - لحسن إدارته لأعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. لقد كان شرفا لماليزيا أن تلك الفرصة قد أتيحت له لكي يخدم هذه الجمعية العامة، وهي ممتنة غاية الامتنان لما حظي به من تأييد من الدول الأعضاء والأمانة العامة وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين في اضطلاعه بواجباته.

وأود أيضا أن أشيد بالجهود الدؤوبة للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي قام، منذ توليه منصبه قبل أقل من تسعة شهور، بالبدء سريعا في تنشيط هذه المنظمة وتجديد حيويتها عن طريق مقترحاته من أجل التغيير والإصلاح. ونتمنى له كل نجاح في هذه الجهود، التي نقدم إليها كامل تعاوننا ودعمنا.

إن المناقشة العامة لهذه الجمعية هي المحفل الوحيد العالمي حقيقة الذي يستطيع فيه قادة يمثلون بلدانا متعددة ذات سيادة وشعوبها أن يعربوا عن آرائهم بكل صراحة، دون خوف أو محاباة. وبالنظر إلى احتكار أصحاب المصالح المكتسبة للإعلام والاتصالات الدوليين، تكتسي هذه الجمعية قيمة بالغة بوصفها محفلا يقوم فيه قادة يمثلون دولا أعضاء ذات سيادة بالتعبير الحر عن آراء مخالفة. وليس ثمة بديل لهذه المناقشة، بوصفها مناقشة سنوية تجتذب انتباه المجتمع الدولي إلى القضايا الهامة ذات الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء ذات السيادة.

واليوم، إنها لميزة لي أن أستفيد من هذا المحفل لأشرك الأعضاء في القضايا ذات الأولوية بالنسبة لماليزيا. واسمحوا لي أن أبدأ بمسألة ذات أهمية مباشرة لنا ولعدد من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي عانت من الآثار الحادة للإضطراب في أسواق العملات والأسهم الذي شهدته الأسابيع الأخيرة. فقد هبطت أسعار الأسهم بينما انخفضت قيمة عملاتنا الوطنية، مما كلف النمو الاقتصادي والتنمية خسارة فادحة. ولم تكن سلسلة الأحداث هذه نتيجة لحرب أو نزاع أو كارثة طبيعية أو سوء إدارة. فقد عجل بحدوثها المضاربون في العملات - بل المتلاعبون بها - الذين قاموا، بدافع من الجشع المحض، باستغلال مواضع ضعف الاقتصادات النامية، لا سيما هشاشة أسواقها المالية الوليدة.

وما حدث في جنوب شرق آسيا يمكن أن يحدث، بالطبع، في الأجزاء الأخرى من العالم التي تعتمد في نموها الاقتصادي اعتمادا متزايدا على تدفقات رؤوس الأموال. وهذا النوع المفرط من المضاربة أو التلاعب بفوارق الأسعار في أسواق العملات والأسهم في البلدان النامية، في وقت لا تزال فيه هذه البلدان تتحسس طريقها في عالم يتسم بالمنافسة العالمية الشرسة، أمر من شأنه أن يحدث رد فعل دفاعيا من جانب البلدان المتضررة، مما يؤدي إلى تدابير مناوئة للتحرير، الأمر الذي سيكون ضارا بحرية التجارة.

وفي عالم مترابط، تتطلب أزمة أسواق العملات في جنوب شرق آسيا التصرف السريع من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والبلدان المتقدمة النمو، التي يجب أن تساعد اقتصادات شرق آسيا المتضررة على التغلب على آثار التلاعب المفرط وعلى منع تكراره. واستجابة هذه المؤسسات وهذه البلدان الإيجابية تصبح ضرورية بشكل خاص للإبقاء على التزام البلدان النامية وثقتها بالعولمة التي تتوقف عليها أمور كثيرة في صدد حرية التجارة الدولية.

إن الأخطار التي تهدد رفاه الدول تتخذ أشكالا عديدة ويمكن أن تأتي من داخل الدول أو من خارجها على حد سواء. وهذه التهديدات، بما في ذلك فكرة تقلص السيادة، أصبحت تيسرها التكنولوجيا الحديثة. وقد ألمح الأمين العام إلى هذا التطور في تقريره عن أعمال هذه المنظمة، حيث أقر بأن نفس الوسائل التكنولوجية التي تشجع على العولمة والتوسع عبر الوطني للمجتمع المدني توفر أيضا البنيات الأساسية لمد الشبكات العالمية للمجتمع "اللامدني" - أي للجريمة المنظمة، والمتاجرين في المخدرات، وغاسلي الأموال، والإرهابيين.

ونحن نعيش في وقت شاع فيه، في بعض الأوساط الترويج لفكرة التمييز بين أمن الدولة وأمن الأفراد، لا سيما في سياق المناطق النامية من العالم. وقد أشيع تصور مفاده أن مفهوم أمن الدولة يتناقض على نحو ما مع حقوق الفرد في العالم النامي، وسلطت الأضواء على ذلك في سياق حقوق الإنسان. إن إعلاء مكانة حقوق الإنسان في جدول الأعمال الدولي هو تطور نرحب به للغاية، ولكنه أمر يجري استغلاله وتسييسه لمصالح ذاتية ضيقة ومآرب سياسية معينة. وإذا كان هدفنا هو كيل النقد وإطلاق العنان لأهوائنا في تبني المعايير المزدوجة والانتقائية والتجريم المتبادل، سيحيق الأذى حتما بالهدف النبيل المتمثل في تعزيز القيمة العالمية لحقوق الإنسان. ويجب إدانة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان - سواء كان ذلك في البوسنة والهرسك، أو أراضي العرب والفلسطينيين المحتلة أو في أجزاء أخرى من العالم - والحيلولة دون حدوثها، وليس غض الطرف عنها، إذا أريد للأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال في تعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

ونحن إذ نحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨، ينبغي النظر في إجراء استعراض لصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة وتطبيقاتها. وعلينا أن نكرس أنفسنا مجددا لضرورة اتباع نهج متوازن في معالجة جميع نواحي حقوق الإنسان - أي مجموعة الحقوق المدنية والسياسية، ومجموعة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن التفسير أو التطبيق الانتقائي لحقوق الإنسان لن يحط من قدرها وحسب، بل الأخطر من ذلك، أنه سيقوض رفاه الأفراد في أجزاء من العالم لا تزال غارقة في ضغائن وأحقاد قديمة قدم الدهر. وينبغي لنا تكرار اعترافنا بالخصائص الثقافية، حيث أنها ميزة ملازمة أبدا للمجتمع البشري. وينبغي أن نؤكد عدم وجود تناقض جوهري بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع. فالحقوق الفردية لا تقوم في فراغ. بل أن حقوق الفرد وحقوق المجتمع لا ينفي بعضها البعض؛ فهي تزدهر عند قيام علاقة متوازنة ومتعاضدة فيما بينها. وبما أن كل مجموعة من المجموعتين تعزز الأخرى، لا ينبغي أن يكون هناك تفريق مصطنع بين الأثنتين بالتشديد على أهمية واحدة على حساب الأخرى.

إن ماليزيا ترحب بتعيين السيدة ماري روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة، بوصفها المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان، وتأمل أن تتمكن، سوية مع الأمين العام، من تحسين آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودورها، بما في ذلك إزالة الصبغة السياسية عن حقوق الإنسان، والتطبيق الكامل الذي حان أوانه للحق في التنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إنخازايخان (منغوليا).

وتظل الأمم المتحدة، كما قال الأمين العام،

"المؤسسة الوحيدة التي تتيح لها سعة نطاق ولايتها القدرة على تناول الأسباب المتأصلة لعدم الاستقرار والنزاع، والسعي بصورة شاملة ومتكاملة إلى معالجة مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على التنمية". الوثيقة (A/51/950، الفقرة ١٢٨)

ومن ثم، علينا أن نكون حذرين من أولئك الذين يسعون لاستغلال قضايا محددة غايتها تهميش المنظمة. فالآن وبعد مضي أكثر من ٥٠ سنة على إنشاء الأمم المتحدة، لم يعد من المستطاع اعتبار شغل الأمم المتحدة لمركز الصدارة في القضايا متعددة الأطراف، أمرا مسلما به، على الرغم من عضويتها العالمية وولاياتها واسعة النطاق التي تشمل جميع قضايا السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية.

ويظل التزام الأمم المتحدة بالتنمية يمثل أهم أدوارها. وبينما تحتل إنجازات الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم عناوين جميع الأخبار، فإن عملها في مجال التنمية، من زاوية الموارد التي تولد التغيرات التي تحدث في حياة الناس، هو الأكثر حيوية وجدوى بالنسبة للدول الأعضاء. وقد أصبح جليا أنه، مع أن استئصال الفقر وتعزيز التنمية يظلان مسؤولية واقعة على الدول منفردة، فإن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تقوم به فيما يتعلق بالمفاهيم والترويج لها.

ويظل الهدف النهائي المتمثل في تأمين تنمية البلدان النامية ثابتا دون تغيير. ولا بد لنا دائما من إعادة فحص الوسائل التي نستخدمها لتحقيق هذا الهدف. ويجب على الأمم المتحدة أن تسلط الضوء بقوة على الحاجة إلى تحقيق مستويات أعلى من النمو والتنمية المعجلة والتوزيع الجغرافي المنصف للثروة. وفي هذا السياق، لا بد أن نكفل لنهجنا للتنمية أن يأخذ بعين الاعتبار واقع عصرنا الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي، خاصة التأثير المتعاظم للقطاع الخاص.

وللأسف، فقد انحدر حجم الموارد المتاحة من أجل التنمية انحدارا كبيرا في السنوات الأخيرة، مما أحدث أثرا سلبيا على مختلف برامج الأمم المتحدة والوكالات المعنية. ويجب أن يقع اللوم على الذين وعدوا بالمساعدة ثم أخلفوا وعدهم. وفي ضوء هذا الخذلان المخيب للآمال، ينبغي للأمم المتحدة أن تستكشف الفرص لتعاون أوثق مع أصحاب مصلحة آخرين، خاصة قطاعات الشركات.

وينبغي الترحيب بمن هم في القطاع الخاص، بمواردهم الواسعة، ودرايتهم الفنية، وقوتهم المالية، وشبكات الربط العالمية المتاحة لهم، بوصفهم شركاء للقيام بالجانب التنفيذي لبعض نواحي التنمية المستدامة. فهؤلاء يستطيعون، على سبيل المثال، أن يوفروا المساعدة في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا حيثما تترك الحكومات فراغا. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل مشاركة القطاع الخاص من جميع أنحاء العالم. على أنها يجب أن تكفل أيضا عدم سيطرة مصالح مجتمع الأعمال عليها، وذلك بجعل الشركات الفاعلة عرضة للمساءلة.

ويجب ان تظل الأمم المتحدة مؤسسة ديمقراطية ومسؤولة أمام جميع أعضائها. والمؤسف أن هذا الأمر الذي يشكل حجر زاوية للمنظمة لا يزال عرضة لتهجم أولئك الذين ما فتئوا يسعون إلى الهيمنة الجغرافية السياسية. وفي عالم يصبح أحادي القطب بصورة متزايدة، يتحتم أن تحافظ الأمم المتحدة على استقلالها أو ذاتيتها وأن تتخذ قراراتها لما فيه مصلحة جميع دولها الأعضاء، لا مجرد مصالح دولة عضو معينة أو مجموعة دول معينة.

إن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة عملية هامة بصورة خاصة في سياق إصلاح المنظمة، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن، الذي حان أمده منذ زمن طويل، وماليزيا تؤيد إيجاد حل مبكر للمسألة. ولقد بذل السفير غزالي اسماعيل، بصفته رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وبصفته رئيسا للفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته، قصارى جهده لدفع هذه العملية إلى الأمام.

وحيث أنه يتعذر إلغاء العضوية الدائمة في المجلس فلا بد من مواصلة بذل جهود متضافرة لكفالة أن تكون استمرار وجودهما انعكاسا للحقائق الراهنة، ولا سيما الدور البارز الذي تضطلع به البلدان النامية في الشؤون الدولية. وفي الوقت نفسه، ومن حيث المبدأ، ينبغي ألا يوجد تمييز أو تفريق بين الأعضاء القدامى والأعضاء الجدد. وإذا أريد أن يكون إصلاح المجلس بحق إصلاحا شاملا ويتماشى مع روح وحقائق عصرنا، وجب أن نسعى إلى إزالة استخدام حق النقض، أو على الأقل الحد منه كخطوة أولى. والديمقراطية في الأمم المتحدة تكون ديمقراطية كاذبة لو طغت فيها على صوت الأغلبية المصالح الضيقة لعدد قليل من المهيمنين عليها.

وتعتقد ماليزيا أن السلام والأمن العالميين الحقيقيين وبقاء البشرية لا يمكن كفالتهما إلا في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. لذلك، يبقى نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، ذا أولوية عليا للمجتمع العالمي، ونحث الأمين العام على إعادة تأكيد دعمه له - على الرغم من انهماكه في تناول جوانب معينة من مسائل الانتشار، ولا سيما الأسلحة الصغيرة.

ونشعر بقلق عميق إزاء الميل المشاهد في بعض الدوائر إلى تجاهل الحاجة إلى وقف الانتشار العمودي. ونحث المجتمع الدولي على تسريع الجهود التي يبذلها من أجل التوصل إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في شكل اتفاقية خاصة بالأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن تعطي الإدارة الجديدة المعاد تشكيلها لنزع السلاح وتنظيم الأسلحة، أهمية لنزع السلاح معادلة للأهمية التي تعطى لمنع انتشار الأسلحة وتنظيم الأسلحة. إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من جهتها، شأنها شأن عدد من المجموعات الإقليمية الأخرى، قد أسهمت إسهاما إيجابيا في عملية نزع السلاح عن طريق العمل على جعل منطقة جنوب شرقي آسيا خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي لا يزال ينتظر دعما من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفيما نؤكد على أهمية عدم الانتشار، فإن التقدم الحقيقي في نزع السلاح لن يتحقق إلا بالتصدي للقضية من جميع جوانبها. وفي حين أن الدول التي تصبو إلى أن تصبح دولا نووية ينبغي أن تتخلى عن تصميمها على ذلك، فإن الدول النووية المعلنة التي هي أيضا أكبر تجار للأسلحة في العالم ينبغي أن تشرع بدورها في السير نحو نزع السلاح العام والكامل. وفي هذا الصدد نثني على المبادرة العالمية بحظر الألغام الأرضية، ونطلب إلى منتجي هذه الألغام أن يساعدوا في وضع تكاليف نزع الألغام وإعادة التأهيل في البلدان المتأثرة.

إن السلم والأمن الدوليين ما زالا عرضة للتهديد بفعل الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط بعدما ضعفت مبادرة السلام في الشرق الأوسط. وقد حل عدم الثقة المتبادل

محل التآزر من أجل إحلال السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وماليزيا تؤيد الدعوة إلى الاستئناف الفوري لمحادثات السلام، وتؤكد تأييدها للشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير.

ونحث المجتمع الدولي على إقناع إسرائيل أو ممارسة الضغط عليها من أجل أن تحترم الجزء الذي يخصها من اتفاقات أوسلو، وذلك برفعها الحظر المفروض على المدن والبلدات الفلسطينية، والتخلي عن نيتها في بناء مستوطنات في مناطق محتلة. ونشعر بالجزع أيضا إزاء قرار إسرائيل ببناء سد في مرتفعات الجولان المحتلة. ونحن نرى في هذا العمل تحديا متعمدا وسوء نية، ونشك في صدقها في البحث عن إحلال سلام حقيقي ودائم مع جيرانها العرب.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توفير المساعدة المالية اللازمة لتحسين حالة الفلسطينيين - مثلا، عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي قدمت لها حكومتي مساهمتها المتواضعة على مدى السنين، إضافة إلى مساعدتنا الثنائية الخاصة التي نقدمها إلى فلسطين. ومن الأهمية بمكان أن تزود الأونروا بموارد كافية لتقوم بتنفيذ برامجها وأنشطتها على أكمل وجه.

ولا نزال نشعر بقلق خطير إزاء الحالة في البوسنة والهرسك. فالعقبات تواصل إعاقة التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام. وعلاوة على ذلك، فإن عدم الثقة المتبادل والشعور بالعداوة فيما بين مختلف المجموعات الإثنية يلقيان ظلالا من الشك على مستقبل البلد. ونحن نخشى أن يترتب على انسحاب القوات الدولية من ذلك البلد اشعال فتيل موجة جديدة من أعمال العنف وإراقة الدماء. وهذا الخوف حقيقي، لا سيما أن مجرمي الحرب المتهمين الذين كان ينبغي إبعادهم عن الساحة قبل وقت طويل، ما زالوا طليقين يمارسون النفوذ والتأثير.

وتعتقد ماليزيا أن تهيئة جو من الثقة والتفاهم فيما بين شعوب البوسنة والهرسك أمر ذو أولوية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوده من أجل تعزيز حسن النوايا فيما بين البوسنيين وتشجيعهم على العيش معا بسلام ووئام. ويمكن أن تتخذ إحدى هذه المبادرات شكل مؤتمرات غير رسمية تعقد حول مائدة مستديرة ويشارك فيها بوسنيون من جميع المجموعات الإثنية يمثلون مختلف قطاعات المجتمع والمهن، بمن فيهم المنتمون إلى الأوساط الأكاديمية إلى جانب مشاركين من بلدان أخرى، وذلك لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالعلاقات الإثنية بغرض تعزيز التفاهم والتعاون فيما بينهم.

ويحدوني الأمل في أن تبرز من هذا الجهد مجموعة لا بأس بها من الزعماء من مختلف المهن يكونون عوامل حفازة لتعزيز حسن النية والتعاون فيما بين المجموعات الإثنية في البوسنة والهرسك. وماليزيا على استعداد للعمل مع البلدان ذات التفكير المماثل للمساعدة على تحقيق هذه الفكرة. ويتعين أن نكفل استدامة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، وأن نساهم في الجهود المبذولة من أجل إعادة إعمارها في وقت مبكر. وفي الوقت نفسه، يجب أن نعمل جميعا من أجل عودة العدالة إلى منطقة البلقان عن طريق كفالة أن ينال أولئك الأشخاص الذين شاركوا في بعض من أبشع الفظائع في هذا القرن العقاب العادل الذي يستحقونه.

وفيما نقترب من القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن تنصب طاقاتنا واهتماماتنا على بناء وتعزيز السلام والازدهار. فالسلام والأمن وجهان لعملة واحدة، أي أن السلام يعزز الازدهار، كما أن الازدهار يعزز السلام. والسلام على الصعيد الوطني يدوم عن طريق الديمقراطية والحكم الصالح والتعاون الوثيق بين مختلف قطاعات المجتمع.

إن ماليزيا التي هي مجتمع متعدد الأعراق ومتعدد الديانات، والتي احتفلت قبل أقل من شهر مضى بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيسها، بلد ينعم بالسلام والازدهار. وفي حين أن هذا الأمر يرجع جزئيا إلى وجود ظروف مناسبة، فإن جزءا كبيرا منه يرجع أيضا إلى وجود قيادة فعالة وشعب عاقد العزم على تحسين مستواه. ومن حسن الطالع أننا ما فتئنا قادرين على حكم البلد عن طريق انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة، ويتشاطر مختلف الأعراق السلطة على أساس المبادئ الديمقراطية.

لقد تجنبنا وقوع العديد من الاضطرابات التي تشهدها بلدان أقل حظا منا، بتحقيقنا وئاما اجتماعيا وعرقيا قائم على ميثاق سياسي، وبذلك تمكنا من تحقيق أهدافنا الإنمائية في ظل قدر نسبي من السلام والهدوء. ويسرني

أن أقول إننا تمكنا من تشاطر بعض خبراتنا في بناء الدولة مع عدد من أصدقائنا في العالم النامي.

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة الموجهة إلى الأمم المتحدة - وبعضها ليس له ما يبرره تماما - ظلت منظمتنا التي يساء إليها كثيرا ماضية في رسالتها لخدمة المجتمع الدولي، حتى مع تناقص مواردها في السنوات الأخيرة. ومن الواضح، في هذا العالم الدائب التغير والمتزايد التعقيد والأحادي القطبية بشكل متزايد، تشكل الأمم المتحدة ركيزة النظام الدولي. فهذه المنظمة، التي تمثل الضمير الجماعي للبشرية والحكم في منازعاتها، تشكل، على الرغم من مثالبها، الأداة التي لا غنى عنها لوضع المعايير وإرساء التقاليد في العلاقات الدولية.

وفي رأيي أن عملية الهجوم على الأمم المتحدة قد جاوزت المدى. ومع أن عملية مراقبة النفس التي تلت ذلك لم يكن منها بد وكان لها أثر ترشيدي على المنظمة، فقد حان الوقت لكي نستجمع شتاتنا ونسمح للمنظمة بالمضي في رسالتها. ولهذا الغرض، طرح الأمين العام مجموعة شاملة من مقترحات الإصلاح يستحق أن ينال عليها الكثير من الثناء. ومن الواضح أن هذه المجموعة المتكاملة الواسعة النطاق، بحكم طبيعتها، لا يمكن أن تنال رضا كل عضو من أعضاء المنظمة الـ ١٨٥. لقد حاول الأمين العام أن يضع مجموعة من الاقتراحات والاستراتيجيات ترمي إلى ضمان الحصول على أوسع تأييد من دول أعضاء وتستند إلى سجل من الأهداف المشتركة.

وتؤيد ماليزيا الاتجاهات العامة للمجموعة المتكاملة من اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام. وكثير من الملامح الهامة لهذه الاقتراحات مثير حقا للاهتمام ويستحق منا نظرة جادة. ونحن نؤيد أسلوب الإدارة الذي يعرضه علينا الأمين العام في صورة ديوان جامع يدور حول فريق الإدارة العليا، وكذلك اقتراحه بإنشاء منصب نائب للأمين العام. ونأمل ألا يقتصر الدور الذي يقوم به نائب الأمين العام على مساعدة الأمين العام الذي يتحمل أعباء جسام في إدارة الأمانة العامة، بل أن يقوم أيضا بمسؤولية كبيرة في الإشراف على المجال الأساسي للتنمية وهو مجال عزيز على قلوب البلدان النامية.

وترحب ماليزيا أيضا بالتدابير المتخذة لزيادة التنسيق بين مقر الأمم المتحدة وعملياتها الميدانية وتحسينه. ونؤيد أيضا ترشيد أعمال المنظمة الذي ينطوي على إعادة تشكيل أو إدماج مختلف الإدارات بهدف إدماج ما يمكن دمجه من أعمالها وتحقيق تكاملها بغية تحسين فاعليتها وكفايتها. ونحن نثق بأن الأمين العام سيكون رائده، لدى اضطلاعه بعملية إعادة التنظيم هو ضمان أن تعود هذه التغييرات بالنفع على جميع الدول الأعضاء وخاصة الأعضاء المنتمين إلى العالم النامي.

وسيشارك وفدي مشاركة فعالة في المناقشة المفصلة لاقتراحات الإصلاح المقدمة من الأمين العام في أي شكل توافق عليه الدول الأعضاء تسهيلا لتنفيذها في وقت مبكر. ومع ذلك لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن في تنفيذ هذه الإصلاحات أهمية السلامة المالية للمنظمة، التي ركز عليها الأمين العام نفسه. ويعد الصندوق الائتماني الدائر المقترح تدبيرا مستصوبا باعتباره يوفر السيولة المالية في الأمد القصير. لكن ليس منصفا وليس أخلاقيا أن تقوم قلة تتجاهل المعاهدات والاتفاقات الدولية وأحكام الميثاق بابتزاز بقية العالم من أجل تحقيق مصالحها الوطنية الضيقة. ونحن ننضم إلى الأمين العام في حث الدول الأعضاء على العمل من أجل الحل السريع للأزمة المالية للأمم المتحدة بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد داريوس روساتي، وزير خارجية جمهورية بولندا.

السيد روساتي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود بداية أن أتقدم بتهنئتي الخالصة للسيد أودوفينكو بمناسبة انتخابه لهذا المنصب المرموق، منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين. ويعرب وفد بولندا عن ارتياحه لأن رئاسة هذه الدورة قد أوكلت لرجل دولة بارز من أوكرانيا، ذلك البلد الذي تربطنا به أواصر الصداقة والتعاون على أساس القيم والتطلعات المشتركة. وبوسع الرئيس، لدى اضطلاعه بمهامه الهامة، أن يثق في أن وفدنا سيتعاون معه تعاونا كاملا.

واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن مشاعر التقدير والاحترام للسيد غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا المرموق لإدارته الممتازة لأعمال الجمعية العامة خلال دورتها الحادية والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن أعمق عبارات الاحترام للسيد كوفي عنان الأمين العام على الطريقة الممتازة التي أثبت بها صفاته القيادية وحسن تقديره.

بعد سبع سنوات من انهيار استقطاب العالم، وقبل أقل من ٣ سنوات على سنة ٢٠٠٠، فإننا نعيش في مرحلة جديدة. هل نحن، مواطني الأرض، على وعي بالتغييرات الهائلة والمسؤوليات الجديدة التي تنطوي عليها؟ عندما ننظر إلى أنفسنا من منظور "باثفايندر" على كوكب المريخ أو من المحطة الفضائية "مير" هل نرى البشرية في كليتهما أم نرى التحركات الهوجاء لوادي النمل المستعد دوما للتقاتل حول أي كسرة، محروما من نعمة التكاتف وعاجزا عن تصور المجموع؟

هذه هي الأسئلة التي يتعين علينا جميعا، وخاصة الموجودين في هذه القاعة، أن نواجهها. إن العبء الذي يقع على عاتق الأمم المتحدة في مقاومة الأخطار ومواجهة التحديات وإزالة التوترات وإرساء دعائم المستقبل بشكل مستمر لم يخف، ولم ينته. وربما كان أثقل وطأة اليوم مما كان عليه في أي وقت مضى.

منذ تلك اللحظة في سان فرانسيسكو، في عام ١٩٤٥، التي قام فيها آرثر روبنستين، عازف البيانو البارز والمواطن البولندي العظيم، بافتتاح عصر الأمم المتحدة على أنغام النشيد الوطني البولندي، وحتى يومنا هذا، أعطت منظمتنا انطباعا بأنها موجهة لاتخاذ إجراءات طارئة، للقيام ببرامج عمل منتظمة شاملة. إن الجمعية العامة ومجلس الأمن منشغلان على نحو مفرط بقضايا الساعة. ومع ذلك، وبعد أن مزقتهما المواجهة العالمية بين العالم الحر والشمولية، فقد ظلا يحاولان إيجاد آليات للحوار والتفاوض تحمي العالم من صراع عالمي. وقد أوفيا بهذا الدور. ولا يمكن لأحد، سواء أكان من أشد معارضي فكرة الأمم المتحدة أو من أكبر مؤيدي تحديثها تحديثا جذريا، أن ينكر منجزات الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن العالميين وحل المنازعات المحلية. وينبغي للمرء أن ينحني أمام نفاذ بصيرة وعبقرية واضعي ميثاق الأطلسي، الذي كان حجر الأساس لمنظمتنا. إن عملهم قد صمد لاختبار الزمن في ظروف ما كان يمكن توقعها عند وضع ذلك النظام.

إننا حتى اليوم نركز على تفادي الحرب. فبعد صدمة مأساة الحرب العالمية الثانية وتجربة ويلات الحروب السابقة ركزنا كل طاقاتنا في عقيدة أن "لا يتكرر هذا أبدا". ولكن الأمم المتحدة بتركيزها على تفادي الحروب لم تتمكن في كل الأحوال من أن تولي الاهتمام الكافي لبناء عالم للبشر، عالم من الوجود المتوائم والتنمية المتوازنة. وأود أن أؤكد على هذه النقطة مرارا وتكرارا.

لقد آن الأوان لإيلاء المزيد من الاهتمام لبناء عالم لكل البشر، وكل الأعراق وكل الأديان وكل الثقافات، للبشر في الشمال الغني وفي الجنوب الفقير.

ومن المجالات الهامة للتعاون الدولي جهد القضاء على أسلحة الدمار الشامل: النووية والكيميائية والبيولوجية. وقد أسهمت هذه المنظمة إسهاما ملموسا في هذا النشاط. ومن بين المعالم الحديثة في هذا المجال، أشير إلى إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بالإضافة إلى التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومما له بالغ الأهمية بالنسبة لنا أيضا العمل الجاري بهدف تطبيق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل أساس أي نظام عالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية على نطاق أوسع وجعلها عالمية الطابع.

إننا نعلق أهمية خاصة على استعداد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، كما جرى التأكيد عليه في قمة هلسنكي هذه السنة، للاستمرار في مفاوضات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ونقلها إلى مرحلة جديدة نوعيا تفضي إلى إجراء تخفيض جذري في الترسانات النووية. ونحن على ثقة من أن تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، وهو الشرط الذي تتعلق به هذه المفاوضات، سيتحول إلى واقع قريبا، على غرار أملنا في أن تتحول توقعاتنا فيما يتصل بتصديق روسيا الفوري على اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى واقع في القريب العاجل. ونحن نرحب بقرار الرئيس كلينتون عرض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على مجلس الشيوخ للتصديق عليها، كما أعلن من فوق هذا المنبر.

ولأسباب إنسانية، ولأسباب تتصل بالمصالح الأمنية لبلدي على السواء، فإننا نعلق أهمية بالغة على الإجراءات الفعالة التي تستهدف الحد من الأسلحة التقليدية أو حظرها، بما في ذلك الألغام الأرضية المضادة للأفراد. إننا نرحب بالترتيبات البالغة الأهمية المتصلة بهذا الموضوع التي اتفق عليها في مؤتمر أوسلو الدبلوماسي مؤخرا. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي مواصلة السعي في مؤتمر نزع السلاح في جنيف من أجل توطيد هذه الاتفاقات وجعلها عالمية فعلا. وهذا من شأنه أن يكفل مشاركة المصنعين والمصدرين الرئيسيين في المفاوضات، مما يفضي بدوره إلى مراعاة المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان بصورة أفضل.

وفي سياق نزع الأسلحة التقليدية، اسمحوا لي أن أعترف بأن وفدي تلقى بحزن عميق - مثل كل إنسان في العالم - الأنباء المفجعة عن وفاة ديانا، أميرة ويلز، التي كانت من أكبر مؤيدي فرض حظر على الألغام الأرضية.

إننا نبدأ الآن بمرحلة جديدة ومختلفة في تاريخ الأمم المتحدة. لقد آن الأوان لطرح أسئلة جوهرية بالفعل حول المستقبل وتقديم أجوبة عليها. إن للسلم العالمي قيمة أساسية، ولكن ألا ينبغي لنا تجاوز تلك المرحلة؟ في رأينا إن السلم العالمي شرط مسبق أساسي للحفاظ على الكرامة الإنسانية والتقيد بحقوق الإنسان، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وللتنمية المتسقة والمستدامة. ولكن حان الوقت لأن توسع الأمم المتحدة آفاقها كيما تواجه التحديات الأخرى للحضارة المعاصرة.

لقد أحرزت وكالات الأمم المتحدة تقدما في هذا الصدد. فالخبرة التي اكتسبتها، علاوة على انجازاتها الثابتة في تحسين الأحوال المعيشية للملايين من البشر بصورة أكيدة، تمثل نقطة انطلاق هامة. وفي هذا الصدد، فإن التمويل الكافي الموجه إلى برامج محددة شرط مسبق للنجاح. إننا نرحب بالتبرعات والأعمال الخيرية التي تشكل مصدرا هاما للتمويل الإضافي وبادرة واضحة على الدعم العام. ومع ذلك، تحتاج الأمم المتحدة إلى أساس راسخ لأنشطتها، ولا يمكن الاستغناء عن دفع الاشتراكات بصورة منتظمة من قبل جميع أعضائها.

إن الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، توفر أساسا لتغيرات جذرية في أنشطة منظمتنا تتيح لها أن تخدم على نحو أفضل احتياجات وتوقعات جميع الدول الأعضاء في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وبمشاعر الأمل والتفاؤل هذه نرحب بمبادرات الأمين العام. ونحن نعتقد، أنها ستؤدي إلى فعالية أكبر وإدارة أفضل لمنظومة الأمم المتحدة. وهي تزيد من التركيز على برامج التنمية وتعزز مصداقية منظمتنا. كما أنها تعزز العلاقة بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة. وتؤيد بولندا الاتجاه المقترح لإصلاحات الأمم المتحدة. ونحن على استعداد للتعاون النشط في هذه العملية، ونهتم اهتماما حيويا ببذل جهود إضافية لإعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك قطاعيها الاقتصادي والاجتماعي.

ليس ثمة خطر مباشر لاندلاع صراع عالمي، ولكن الصراعات المحلية قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى صراعات على نطاق أكبر بكثير. إن العالم لم يكن من قبل خاليا من النزاعات الإقليمية أو حتى الداخلية، ولكن تلك النزاعات كانت أهميتها أو آثارها تتوارى في وجه خطر نشوب صراع عالمي النطاق، أو أنها تجمدت مؤقتا بفعل الحرب الباردة. وبذوبان الثلوج، انفجرت الصراعات المحلية بحدة متجددة. وبذل المجتمع الدولي جهودا للمساعدة في نزع فتيلها، إدراكا كاملا منه للخطر الذي تمثله، وحقق درجات متفاوتة من النجاح. ومن المفهوم أن الأمم المتحدة كان لديها تصور لمسؤوليتها واستخدمت في إجراءاتها الوسائل المتاحة لمجلس الأمن. وأيدت بولندا جميع الجهود الرامية إلى تطبيق مفهوم الانتشار السريع بغية تحسين مصداقية الأمم المتحدة في الاستجابة السريعة في حالات الأزمات. وتدلنا خبرتنا على أن القدرة على معالجة الصراعات المحلية ينبغي أن تكون واحدة من أولوياتنا في جهودنا لإصلاح مجلس الأمن.

وينبغي أن يكون المنطلق الأساسي لتوسيع المجلس بشكل متوازن وإصلاحه هو زيادة فعالية عمله في بيئة دولية تمر بتغييرات جذرية. وبما لدينا من خبرة على مدى سنتين تقريبا من المشاركة في مجلس الأمن، فإننا نميل إلى الاستنتاج بأن فعالية أنشطة مجلس الأمن تتعزز بدرجة كبيرة عندما تتمتع بكامل دعم المناطق المعنية الممثلة في الأمم المتحدة. وبالتالي، فإننا نؤيد تطلعات المجموعات الإقليمية المختلفة إلى الحصول على مقاعد إضافية في المجلس إذا ما وسعت عضويته. وفي الوقت ذاته، ترى بولندا أن من الضروري زيادة تمثيل أوروبا الوسطى والشرقية في المجلس بعضو إضافي. ولهذا، تؤيد حكومتي حصول اليابان والمانيا على مقاعد دائمة.

وبولندا من بين البلدان المقتنعة بضرورة إصلاح المجلس لتكييفه مع المهام الحالية والمستقبلية. ولدى تنفيذ هذه الإصلاحات ينبغي أن نراعي اتجاهين متوازيين وفي بعض الأحيان متعارضين: العولمة والتكتل الإقليمي. وينبغي أن يمر مفهوم المسؤولية الإقليمية الذي ظهر مؤخرا بعملية ترسيخ. فالمنظمات الإقليمية المشتركة في حسم الصراعات الإقليمية هي التي تتحمل حاليا هذا العبء، وأبرز مثال على هذا أنشطة منظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك، وكذلك أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية.

إننا نعتقد أنه ينبغي أن يكون للمنظمات الإقليمية دور أكبر في الدبلوماسية الوقائية وصون السلم مع ضمان الاتساق الكامل مع ميثاق الأمم المتحدة. وهكذا، تساهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الوفاء بالمهمة الأساسية للأمم المتحدة - ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين - من خلال التعاون الإقليمي النشط في مجالي منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات، وكذلك في جهود الإنعاش بعد انتهاء الصراع.

وعندما تتولى بولندا مهام رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٨، فإنها ستبذل كل ما في وسعها لرفع مستوى التعاون فيما بين تلك المنظمة والأمم المتحدة وتطويره.

وفي مناخ من السلم العالمي توجد فرصة أكبر لمواجهة الصراعات التي تبلغ من العمر عمر البشرية، مثل الصراعات الدينية، والصراعات بين الأغنياء والفقراء وبين المجموعات العرقية المختلفة.

إن الشعب البولندي، بما لديه من خبرة تاريخية من عصور الحرية وعصور الاستعباد، يكتسب خبرة جديدة اليوم. فبولندا، التي كانت رائدة طفرة التسعينات، التي أدت إلى نهاية الاستقطاب في العالم، تشعر بالغبطة والمعاناة: غبطة العودة إلى أسرة الأمم الحرة، ومعاناة فترة التحول وإعادة هيكلة اقتصادنا.

لقد تعرضت بولندا لاختبار مرير هذه السنة، تمثل في مواجهة كارثة طبيعية لم يسبق لها مثيل منذ قرون: أي الفيضان المدمر الذي اجتاح جنوب البلاد وغربها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بشكرنا العميق إلى البلدان والمنظمات والأشخاص من ذوي النوايا الحسنة الذين هبوا لمساعدتنا. وإن كان هناك أي درس يمكن استقاؤه من هذه التجربة المؤلمة، فهو أن الكوارث الطبيعية الكبيرة هي خطر ينبغي لنا جميعا أن نتعلم مواجهته سويا.

وفيضان هذا العام، الذي اجتاح بلدنا بقوته المدمرة، ترك أيضا آثارا رهيبة على جيراننا، وبخاصة على الجمهورية التشيكية والمانيا. ووجدنا أن هذه الكوارث يمكن أن تواجه على نحو أكثر فعالية إذا تم تنظيم العمليات الوقائية وعمليات الإنقاذ على مستوى دولي، وبخاصة على نطاق يتجاوز الحدود الوطنية.

هناك مثل قديم يقول الصديق وقت الضيق، ولكن يمكن للمرء أيضا أن يجد أصدقاء في لحظات النجاح وفي لحظات الغبطة. وبفضل مساعدة أصدقائنا، كما كان مصدر ارتياحهم، عبرت بولندا عتبتين هامتين هذا العام. فقد دعيت للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وإلى الاتحاد الأوروبي. والمفاوضات جارية الآن مع حلف شمال الأطلسي، وستبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي مع بداية العام المقبل. لقد تم الاعتراف باستعدادنا لتحمل المسؤولية وقدرتنا على الوفاء بمتطلباتها. وتعتبر بولندا الآن عضوا يعول عليه ويحظى بالاحترام في أسرة الدول الديمقراطية.

وأكدت نتائج انتخاباتنا البرلمانية التي عقدت مؤخرا على أن هذا التوجه الأساسي في سياستنا الخارجية سيبقى دون تغيير، وأنه يحظى بدعم الأغلبية الساحقة من الشعب البولندي.

إن العالم لا يزال بعيدا عن الكمال. والملايين من البشر يدفعون حريتهم وكرامتهم وأحيانا يدفعون حياتهم بسبب انعدام الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وهناك قوى تتغذى على العداوات العرقية. وأضحى الفقر مصير الملايين من البشر عبر أقاليم شاسعة. إلا أن هناك مشاكل أخرى واضحة على نطاق عالمي أيضا مثل تغير المناخ والشواغل البيئية المتنوعة، واستمرار اتساع الهوة بين الأثرياء والفقراء وعدم كفاية التعليم والرعاية الصحية. والإصلاحات التي نضطلع بها ينبغي أن تزيد قدرة الأمم المتحدة على مواجهة هذه المسائل الهامة. وأود أن اتناول بعضها بالتفصيل.

فمن خلال الإصلاح العميق حسن التخطيط، يمكن أن نوفر للأمم المتحدة آليات قادرة على ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع مواطني العالم بدرجة أكبر من ذي قبل. إن تطور الأمم المتحدة وإصلاحها يدخلان مسألة حقوق الإنسان بطريقة طبيعية جدا في جدول أعمال مجلس الأمن. وإننا نرحب بهذا الاتجاه. فهناك رابطة واضحة بين الأمن الدولي واحترام حقوق الإنسان، وينبغي أن يتجسد هذا في أنشطة مجلس الأمن. وقد أكدت أحداث السنوات القليلة الماضية في أفريقيا مرة أخرى بشكل واضح للعيان على وجود هذه العلاقة.

إن سنة ١٩٩٨ ستكون سنة ذات طابع خاص بالنسبة لحقوق الإنسان. فقبل نصف قرن اعتمدت الجمعية العامة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو سرد مفصل لحقوق وواجبات الفرد. ومع ذلك، لا يزال مفهوم حقوق الإنسان مختلفا من منطقة إلى أخرى. وأعتقد، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، وكما أكدنا في وارسو في كانون الثاني/يناير عند افتتاح الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أنه يجدر التفكير في طريقة استخدام هذا التنوع لبناء مفهوم عالمي لحقوق الإنسان، تماما حسبما اقترحه الإعلان أصلا. وفي الوقت نفسه، فإننا نعارض أية محاولة تتعلق بما يسمى تنقيح الإعلان العالمي، فهو يجب أن يظل معيارا مشتركا يمثل الحد الأدنى للبشرية جمعاء.

وبولندا، كعضو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تؤكد على استعدادها لمواصلة الحوار والتعاون مع ممثلي جميع المجموعات الإقليمية. إن احترام حقوق الإنسان والنهوض بها يمثلان بالنسبة لنا تحديا عظيما ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

وإننا نعتقد أيضا أن التعاون الاقتصادي الأوثق مع البلدان النامية سيساعدها في التغلب على الصعوبات وعلى المشاركة النشطة في الاقتصاد العالمي. وتضطلع بولندا بمشروعات هامة في هذا المجال، وستواصل الاضطلاع بذلك. ونود أيضا أن نشير إلى الدور الهام للمؤسسات الدولية في توفير المساعدة الإنمائية للشركاء من ذوي مستويات الدخل الأقل. وسنستمر في تقديم دعمنا لهم وفق متطلباتهم وفي حدود ما تتيحه قدراتنا.

قبل سنة، وفي قاعة الجمعية العامة هذه، قدم رئيس جمهورية بولندا، فخامة السيد الكسندر كواسنيفسكي، اقتراحا من أجل صياغة اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ولقد شجعنا الدعم الهائل الذي حظيت به المبادرة البولندية من جانب الدول الأعضاء في هذه المنظمة. وإننا نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات نشطة لوقف انتشار سرطان الجريمة العابرة للحدود. ويجب أن نضمن التعاون الفعال من البلدان والمنظمات المعنية.

إننا نعتقد أن الأمم المتحدة ستجد لنفسها دورا ابتكاريا وبناء من خلال لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي أوكلت إليها مهمة صياغة هذه الاتفاقية. وبولندا على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى من أجل توسيع نطاق ومدى الاتفاقية إذا كان هذا التوسيع سيفي بحاجات وتوقعات الدول الأعضاء. وإننا نقدر عمل اللجنة بشأن هذا الموضوع ونأمل في أن تتلقى الجمعية العامة في دورتها المقبلة مشروعا نهائيا للاتفاقية.

والمسائل البيئية ذات أهمية مماثلة، وأهمها المسائل المتصلة بتغيرات المناخ. ولكن التصدي الفعال لهذه المشاكل، مثل أثر غازات الدفيئة، وذوبان الجبال الثلجية، وحماية الغابات المدارية، مهمة تتجاوز بكثير قدرة أي بلد بمفرده أو حتى أي منطقة. ويصعب تخيل إجراء فعال في هذا المجال ما لم نوحد قوانا جميعا.

ومن المعقول أن نعير النظر فيما إذا كانت الأمم المتحدة منظمة قادرة على مواجهة هذه المهام. فالشكوك التي يعرب عنها المتشككون لا ينبغي تجاهلها. ومع ذلك، فإن بولندا من البلدان التي تعتقد أن منظومة الأمم المتحدة يمكنها، من خلال الجهد الجماعي لأعضائها، أن تواجه التحديات. وينبغي أن يوجه هذا الجهد، من بين أمور أخرى، صوب فهم المعضلات الراهنة ومعضلات المستقبل، التي تتجاوز هذا القرن. وينبغي أن تدعمها رؤية يتشاطرها جميع أعضاء المنظومة، حول الشكل الذي يودون أن يكون عليه الغد. وينبغي أن تتضمن الإرادة لتطوير نظام تنظيمي وجعله فعالا، مع تحمل كل عضو قسطه في المسؤولية. إن بولندا اليوم - الديمقراطية والناجحة اقتصاديا، والتي تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع جيرانها، والمرتبطة بتحالفات مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي - لعلى استعداد للمشاركة في تنفيذ هذه المهمة.

ويجب علينا أن نرقى إلى مستوى توقعات الأمم المتحدة. وبولندا بوصفها عضوا من الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة لن تتوقف عن تقديم دعمها للأمم المتحدة باعتبارها محفلا عالميا لحل المشاكل والنزاعات، ولا سيما لضمان نظام عادل وفعال للحكم العالمي يستهدف إزالة الأخطار التي تتعرض لها البشرية. وبولندا على استعداد للاضطلاع بقسطها من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

خطاب معالي السيد فاتوس نانو، رئيس وزراء جمهورية البانيا

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يدلي به رئيس وزراء جمهورية البانيا.

اصطحب السيد فاتوس نانو، رئيس وزراء جمهورية البانيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية البانيا، معالي السيد فاتوس نانو، وأدعوه للإدلاء ببيانه أمام الجمعية العامة.

السيد نانو (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أضم صوتي إلى أصوات كل الشخصيات المرموقة التي تكلمت قبلي من هذه المنصة لتهنئة السيد أودوفينكو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للدورة الحالية وللإعراب عن تمنياتنا له بالنجاح في منصبه الرفيع هذا. كما أود أن أعرب عن امتناني البالغ لسلفه، السيد غزالي اسماعيل، للقيادة الممتازة التي وفرها لنا خلال فترة رئاسته السابقة للجمعية العامة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ بحرارة الأمين العام، السيد كوفي عنان، لانتخابه لأعلى منصب في منظمتنا العالمية. ونحن واثقون من أن خبرته الطويلة كموظف دولي وتقييمه الصحيح وعمله السديد بصدد تنفيذ الإصلاح بالأمم المتحدة هي ضمانات لتتويج جهودنا بالنجاح من أجل جعل منظمتنا أكثر قوة وكفاءة.

وقبل أن أتناول المسائل الأكثر عمومية بصدد عملنا وجهودنا المشتركة في المنظمة، أود أن أتعرض بإيجاز للأحداث والتطورات المأسوية التي حدثت في بلادي، وخاصة خلال النصف الأول من السنة الحالية، وهي أحداث شغلت الأمم المتحدة أيضا.

تدرك الجمعية العامة ما حدث في بلادي، وهي أحداث سادت خلالها الفوضى والارتباك الكاملان لمدة شهور. وربما كانت تلك الأحداث أكبر أزمة في تاريخنا الحديث. ولألبانيا تاريخ غريب من الانعزال المزمن، والتباعد الكامل تقريبا عن بقية العالم، والإمكانيات العظيمة والثروة البشرية الطبيعية، مع كونها، في الوقت ذاته قليلة النمو وفقيرة. وترتبط صعوبات نمونا ارتباطا مباشرا بمخلفات الحكم السابق ونصف قرن من الشيوعية وغياب المؤسسات الديمقراطية أو عدم قيامها بعملها أو سوء تشغيلها، سواء أثناء فترة الشيوعية أو بعد انهيارها، وذلك بالإضافة إلى عقليتنا نحن. وهي مرتبطة بالأخطاء وبأوجه القصور في الميادين المختلفة، والميول الواضحة للتخلي عن الحرية، وعدم التسامح الحزبي، ونقص التعاون البناء بين الأحزاب، وسوء الإدارة والفساد، والسلوك والمقررات الأوتوقراطية، وكلها ظواهر ليست بالنادرة في ذلك الجزء من عالمنا.

وكان لتشابك هذه التطورات وغيرها، مصطحبا بانهيار المشروعات الوهمية الهرمية للاستثمار من أجل الغنى السريع هي التي أدت إلى الإحباط الشعبي الكبير والسخط والاضطراب العام وجر البلاد كلها إلى حالة من الفوضى والارتباك لا مثيل لهما مثلما ذكرت منذ لحظات.

وإزاء هذه الظروف، جاء رد الفعل من جانب المجتمع الدولي فوريا، ومظهرا لروح عظيمة من المسؤولية والوحدة والتضامن بين أعضائه ومع شعبي وبلادي، وهي إحدى الدول الأعضاء بهذه المنظمة. وساعدنا تدخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، ومباركة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجهود المتوازنة والقصوى من جانب جيراننا وأصدقائنا ذوي الأهمية ومساهماتهم، على منع زيادة الأزمة سوءا، فالتخفيف منها، ثم التغلب عليها تدريجيا.

ونود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بأقصى ما يمكننا من عبارات الإطراء بالالتزام الجاد جدا من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرئيسها الحالي السيد بيترسون، وبممثله الشخصي الخاص، الرئيس النمساوي السابق، السيد فرانيتسكي، وبالأمم المتحدة وبمجلس الأمن التابع لها، على رد فعلهم الفوري على حالة الطوارئ هذه، وذلك عن طريق مقرراتهم وقراراتهم وأعمالهم الملموسة. كما أشكر بحرارة جمة كل الدول التي أسهمت بقوات، وهي فرنسا واليونان وتركيا واسبانيا ورومانيا والدانمرك والبرتغال والنمسا وبلجيكا وسلوفينيا، التي جعلت كل جهود قوة الحماية المتعددة الجنسيات، تحت قيادة وإمرة إيطاليا الممتازتين نجاحا كاملا في تنفيذ ولايتها. وأخيرا وليس آخرا، أود أن أعرب عن امتناني وشكري العميقين للاتحاد الأوروبي ولكل المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وللولايات المتحدة الأمريكية وكذلك لدول فرادى أخرى، على دعمها ومساعدتها المستمرين اللذين قدمتهما وتقدمهما إلى بلادي. إن شعبي مدين لها ولكم جميعا هنا.

هذه المساعدة المشكورة للغاية عاونتنا على بدء عملية المصالحة والاستعادة التدريجية للاستقرار السياسي في بلادي. وهي أيضا انعكاس لدروس تاريخية تعلمناها في جهودنا اليوم لإنشاء أوروبا السلمية والديمقراطية والموحدة، بدون جدران وذات حرية كاملة، حيث يجب أن تكون عمليات الاندماج فيها شاملة لدرجة لا تستثني أي بلد حتى أضعف البلدان، مثلما قاله البابا يوحنا بولس الثاني. وهذا هو الطريق الوحيد إلى ضمان التأييد الدائم للمبادئ العالمية التي تمثلها هذه المنظمة العالمية وغيرها والدفاع عنها.

إن إجراء الانتخابات بنجاح في ألبانيا في ٢٩ حزيران/يونيه، التي اعتبرها المجتمع الدولي كافية ومقبولة، يمكن لها بل ويجب أن تكون الأساس لنظام ديمقراطي مستقر. فقد أظهرت هذه الانتخابات الرغبة القومية لشعبنا في مستقبل ديمقراطي في ألبانيا. والحكومة الائتلافية التي تمخضت عنها هذه الانتخابات مصممة كل التصميم على العمل بفلسفة جديدة قائمة على التعاون والتعايش وعلى المشاركة مع اضطلاع الأغلبية والأقلية على السواء بمسؤولياتها. وسيكون المقياس الهادي هو الاستخدام الأقصى لطاقاتنا الداخلية على أفضل وجه ممكن لتأمين استمرار روح التفهم وعملية المصالحة والتعاون البناء والانتعاش الاقتصادي وعودة البلاد كاملة إلى الأوضاع الطبيعية في أقصر وقت ممكن. هذه هي الروح التي قررنا أن نهتدي بها، والتي جسدتها بصورة متألقة الأم تيريزا الألبانية المشهورة في كل أنحاء العالم.

ونحن نأمل، وسنعمل على أن نضمن أن هذه العملية ستؤدي إلى التحول الضروري في البلاد لتصبح شريكا يمكن الاعتماد عليه، يشارك بحق في القيم الديمقراطية ومؤهلا لاندماجه تدريجيا ولكن بثبات في الهياكل الأوروبية - الأطلسية، وهو الهدف الذي نسعى إليه.

واسمحوا لي أن أبلغ الجمعية العامة أن استعادة النظام العام والأمن في البلاد ما زالت هي التحدي الرئيسي والعاجل الذي يواجهنا. لذا فقد كرسنا اهتماما بالغا وخاصا لهما، لأن انعدام النظام العام والأمن لا يمكن له أن يتعايش مع تنمية الاقتصاد والقيم الديمقراطية. ولقد بدأنا فعلا العمل المكثف على أساس خطط قصيرة الأمد وطويلة الأمد.

ونولي إعادة تنظيم الجيش اهتماما خاصا. وقد بدأنا العمل في هذا المجال بغية الوصول به تدريجيا إلى قوة مهنية أصغر وأكثر كفاءة، تحت رقابة مدنية شديدة، تمشيا مع كل مستويات الجيوش الحديثة، التي يمكنها القيام بوظائفها على الوجه الصحيح وأن تكون شريكة حقيقية في أنشطة الشراكة. وما زالت هناك مشاكل في الميدان الاقتصادي حيث شاهدنا ما يشبه الشلل في الحياة والتدهور في مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي. وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومساعدتهما، نرجو أن نتمكن من معالجة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية بنجاح. ولقد بدأنا العمل فعلا في هذا الاتجاه، سواء بشأن الموقف الطارئ أو بشأن المنظور المتوسط والطويل الأمد.

إن ألبانيا مصممة على المضي قدما في عمليات التحول الديمقراطي عموما، ألا وهي إعادة البناء وإنشاء المؤسسات الديمقراطية وتشغيلها الصحيح لضمان تكريس حكم القانون بكل أبعاده تكريسا حقيقيا.

لقد جرت مناقشة كل هذه القضايا في روما في الاجتماع التحضيري للاجتماع الوزاري القادم المقرر عقده في تلك المدينة ولمؤتمر المانحين المقرر أن يعقد في بروكسل في الشهر القادم. ونحن مستعدون لهذين الاجتماعين للبدء في تنفيذ ما توصلنا إليه وما سوف نتفق عليه، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المختصة.

وباسم حكومة بلدي، أود أن أشيد بكل المؤسسات المالية والمنظمات الدولية، من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى الهيئات الأوروبية والأطلسية - الأوروبية، وكذلك فرادى البلدان، التي أظهرت - منذ بداية هذه العملية - اهتماما والتزاما لا حد لهما بالعمل في المجالات التي تقع في نطاق مسؤولية كل منها.

والهدف الرئيسي للسياسة الخارجية لحكومة بلدي هو الإسهام المباشر في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقتنا وفي أوروبا من خلال الاندماج التدريجي في كل الهياكل الأطلسية - الأوروبية الهامة.

ويرتبط ماضي ألبانيا وحاضرها ومستقبلها ارتباطا وثيقا بماضي جيرانها وحاضرهم ومستقبلهم بمختلف الطرق. ونحن، مثلنا مثل كل جيراننا نتشاطر حدودا مشتركة، فضلا - كما نرجو - عن المصالح والقيم المشتركة

والمستقبل المشترك. وهذا يتطلب مشاركتنا الكاملة في عمليات التكامل الأوروبي، في أوروبا مشتركة توحدها هذه القيم ولا تمزقها التوترات والمواجهات.

ومما يحظى باهتمامنا الفائق علاقاتنا مع البلدان المجاورة والسلام والاستقرار في المنطقة. وسنواصل العمل على نحو بناء ومنفتح لحسم كل المشاكل المعلقة التي تمس مصالح ألبانيا الوطنية الحيوية وتمثل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. وإحدى هذه المسائل هي مسألة كوسوفو. وينبغي تناول القضايا المترابطة - وهي العلاقات الطيبة مع البلدان المجاورة، والسلام والاستقرار في المنطقة، والحالة في كوسوفو وحلها حلا عادلا - بأسلوب متكامل لا تتعارض فيه قضية مع أخرى ولا تتنافس معها أو تنال منها.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في كوسوفو وكيف نرى مستقبلها، لأنه إن لم تعالج هذه المسألة معالجة سليمة وإن لم تحل وفقا لذلك، فإنه يمكن لهذه القضية الخطيرة أن تظل مصدر تهديد للسلام والاستقرار الإقليمي. ولا تزال الحالة في كوسوفو مدرجة منذ سنوات في جدول أعمال المجتمع الدولي، وبخاصة في جداول أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. ومما يؤسف له أن الحالة هناك لا تزال على ما هي عليه، ولا نعلم بالتأكيد إلى متى يمكن استمرار هذا الأمر الواقع. ولا يزال عنف الشرطة ووحشيتها، والقمع الجماعي، والانتهاك الصارخ الذي ندينه بشدة لحقوق الإنسان والحقوق السياسية والوطنية، كل ذلك لا يزال مستمرا دون هوادة في كوسوفو. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تقدم أي دليل حقيقي أو ملموس على تغيير موقفها على الرغم من ثلاثة قرارات أصدرتها الجمعية العامة، وقرار من مجلس الأمن، والقرارات والبيانات العديدة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونحن نناشد هذه المنظمة العالمية، والمنظمات والهياكل الأوروبية، وأولئك الذين أسهموا إسهاما رئيسيا في إنهاء الحرب في البوسنة والهرسك من خلال اتفاقات دايتون، وكل من لديهم السلطة والإرادة السياسية، مواصلة بذل الضغط اللازم لتوجيه هذه المسألة الرئيسية المعلقة في البلقان صوب طريق المفاوضات، مع وساطة دولية ملائمة، من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي وديمقراطي يقبله الجميع. وقد يمكن لمؤتمر صغير على نمط مؤتمر دايتون يستهدف حل كل المشاكل المتبقية ليوغوسلافيا السابقة، بما فيها التركيز على مسألة كوسوفو، أن يضطلع بالمهمة من خلال إضفاء الصبغة الأوروبية على منطقتنا، وهي عملية يجب أن تبدأ بإعادة تنشيط التعاون في البلقان على نطاق كامل.

ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة من إرسال رسالة أخرى إلى كل المعنيين، وبخاصة شعب كوسوفو، بأن المجتمع الدولي لا يزال يولي اهتماما كبيرا لهذه المسألة ويبقيها قيد النظر، وبأنه يؤيد النهج السلمية ويشجعها، وبأنه يود أن يرى تغيرات إيجابية في الاتجاه السليم.

ويؤيد بلدي تأييدا تاما كل الجهود التي تبذل لكفالة التنفيذ الكامل والقطعي لكل اتفاقات دايتون. ويعتبر أن محاولات التحايل على أحكام معينة في اتفاقات دايتون أو التنصل منها أمر له خطورته وعواقبه التي يمكن أن تتجاوز نطاق تلك الأحكام. ونرى أنه ليس هناك بديل للتنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون.

وتلتزم حكومة ألبانيا التزاما صارما بتعزيز التعاون الإقليمي والمشاركة فيه بنشاط، مدركين أن إشاعة الديمقراطية، والرفاه على أساس الاقتصاد السوقي، وعلاقات حسن الجوار، والتعاون البناء، شروط أساسية لكفالة البيئة الآمنة والرفاه اللذين تستحقهما منطقتنا، وكذلك لتحقيق تطلعات بلدنا إلى التكامل الأوروبي التدريجي والتام. ورؤيتنا لمستقبل منطقتنا تنتهج نمط شينغين. ونرى أن المبادرات الإقليمية مثل المؤتمر المعني بالاستقرار والأمن والتعاون الأوروبي في جنوب شرقي أوروبا، والتعاون الاقتصادي في البحر الأسود، ومبادرات رابطة الدول المستقلة، ضمن جملة أمور، هي خطوات قيمة تسهم أيضا في تحقيق هذا الهدف.

وتقدر ألبانيا كل التقدير جهود المنظمة ومساعداتها وإسهاماتها فيما يتعلق بحل الصراع في مختلف بقاع العالم. ونريد بإخلاص أن يرسى السلام ويسود في كل بقاع العالم التي لا تزال تزعزعها الصراعات الداخلية أو غيرها من الصراعات. ونأمل أن يستمر تعزيز دور المنظمة وإسهامها في هذا الاتجاه، مع التنفيذ الكامل لبرنامج الإصلاح فيها. وينبغي لكل الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف المشترك. وإذا اضطلع الأعضاء الرئيسيون بذلك، فسيكونون مثلا يحتذى في الأمم المتحدة، وسنعمل كلنا معا بصورة أفضل.

وتؤيد ألبانيا تأييدا كاملا وغير مشروط عملية السلام في الشرق الأوسط والجهود المكثفة والمستمرة لإعادة هذه العملية إلى مسارها السليم. ويجب استعادة الثقة المتبادلة بطريقة أو بأخرى، حيث أنها البديل الوحيد لكفالة استمرار التقدم في مفاوضات السلام. ونحن على ثقة من أن الجهود المتضافرة الجارية حاليا والتي لا تكل ستؤدي إلى النتائج المرجوة.

وقد شاركنا في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بشأن البيئة وتابعناه باهتمام شديد، ونرى أنها أسهمت إسهاما كبيرا في حل مشاكل البيئة التي تؤثر على العالم. كذلك ترى ألبانيا أن الدورة الاستثنائية بشأن مكافحة المخدرات والأنشطة المتصلة بها، المقرر عقدها في العام القادم، ستكون إسهاما كبيرا آخر في تعزيز التعاون الدولي ومواصلة تدعيمه في هذا الميدان البالغ الحساسية.

وكانت المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن في شهر أيار/مايو الماضي حول الأزمات الإنسانية وحماية السكان المدنيين مؤشرا آخر على أن هناك اهتماما كبيرا وتأهبا شديدا وإرادة سياسية قوية إزاء تناول تلك الصراعات في مرحلة مبكرة، قبل أن تتطور إلى أزمات فعلية، وبهذا نقوم بدور وقائي رئيسي. ونحن نتطلع جميعا إلى ذلك. فالوقاية خير من العلاج، لأنه يمكن أن يصبح علاج المشكلة باهظ التكاليف وأن يصبح من الصعب حلها.

وتبذل ألبانيا قصارى جهدها لكي تسهم إسهاما متواضعا في أنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك حقيقة هامة وهي أننا في قائمة البلدان المستعدة للإسهام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهدفنا مستقبلا هو أن نضطلع بدور أكثر نشاطا في هذا الاتجاه، فضلا عن العمليات ذات الطابع الإنساني الدولي. وقد تم إدراج أحد هذه الأهداف في البرنامج الذي وضعناه لإعادة تنظيم الجيش وإعادة هيكلته.

كذلك نعتزم القيام بدور أنشط في أنشطة هيئات المنظمة الرئيسية، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، والهيئات الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها. وينبغي أن تعامل الشواغل الفردية وكأنها شواغل للجميع، بل وينبغي أن تصبح كذلك. ومن شأن مشاركة وإسهام جميع أعضاء مجتمع الدول، كل في حدود قدرته، وإتاحة جميع الموارد الممكنة، حتى ولو كانت بسيطة، في معالجة الشواغل الفردية أن تجعل منظمتنا أكثر شمولا وأكثر موضوعية، وأن تجعل دورها أكثر فعالية حقا.

لقد استهلت المنظمة عملية ترمي إلى تحقيق إصلاح شامل للمنظمة ومنظومتها بغية جعل الأمم المتحدة ودورها أكثر فعالية حقا وجعلها قادرة على التصدي للتحديات والديناميات الجديدة في عالم دائم التغير. ولتحقيق ذلك، ينبغي لجميع الأعضاء أن يفوا بالتزاماتهم. ونشعر أيضا أن هناك حاجة لمزيد من الجهود لتعزيز الكفاءة، مما سيؤدي إلى تعزيز دور المنظمة. ولا ينبغي أن يتم الإصلاح من أجل الإصلاح في حد ذاته. فنحن نعتقد أنه ينبغي لنا أن نحدد احتياجاتنا لنحقق إصلاحات لا تكون هيكلية فقط. ويتعين علينا أن نتأكد من أن الوفورات لن تكون لمرة واحدة فقط بل ستكون عملية طويلة الأمد، من أهدافها تحقيق تحويلات للتنمية الاقتصادية لمن هم في أشد الحاجة إليها. ونحن نؤيد العمل في هذا الاتجاه. وقد لاحظنا باهتمام شديد عمل الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة بصورة عامة، وبمقترحاته لإصلاح الأمانة العامة. وإننا نقدر هذه المقترحات ونعتقد أنها تمثل النهج الصحيح.

إن إصلاح مجلس الأمن من أكثر القضايا حساسية، وهو جزء من مجموعة الإصلاحات المتكاملة. وقد استغرقت منظمتنا نصف قرن تقريبا من عمرها لتصل إلى هذه النقطة. ولا يمكن لأحد أن يتنبأ بالتأكيد متى سيجري إصلاح مجلس الأمن ثانية في المستقبل، إن كان سيجري إصلاحه على الإطلاق. ولذلك، ربما كان لا يزال هناك ما ينبغي عمله في هذا المجال دون تسرع أو الدخول في مناقشات لا نهاية لها. فبوجود هدف واضح يمكننا أن نبرهن على أن لدينا النضج اللازم لإعطاء المجلس التمثيل الديمقراطي المرن المتوازن الصحيح مما يمكنه من التعامل بنجاح مع تحديات أهداف القرن القادم: وهي العيش في سلام ووئام؛ العيش في عالم أفضل وترك عالم أفضل لأبنائنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر دولة رئيس وزراء ألبانيا على بيانه.

اصطحب دولة السيد فاتوس نانو، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آبل ماتوتس، وزير خارجية اسبانيا.

السيد ماتوتس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديرين لا سبيل لتجاهلهما. أولهما أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السفير هنادي أودوفينكو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة - وأن أهنئ الجمعية العامة على انتخاب دبلوماسي ثاقب البصيرة ومتمرس لترؤس هذه الدورة - التي قد يتبين، لأسباب عديدة، أنها دورة غير عادية.

وثانيهما، موجه إلى الأمين العام في هذه الدورة العادية الأولى التي تعقد تحت ولايته. فالسيد كوفي عنان مخضرم في منظومة الأمم المتحدة، وهذا يفسر كيف تمكن في وقت قصير منذ توليه منصب الأمين العام من تقديم هذا البرنامج الهام للإصلاح الشامل للمنظمة.

وأود أيضا أن أعلن عن دعم حكومتي الكامل للبيان الذي ألقاه وزير خارجية لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. واسبانيا تشاطر الاتحاد الأوروبي التزامه بإصلاح المنظمة؛ وسيركز بياني على هذه المسألة على وجه التحديد.

عندما نتكلم عن إصلاح المنظمة فإننا غالبا ما نربطه بالأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة. إلا أنني أرى أن من المهم التمييز بين المسألتين والتأكيد على أن عملية الإصلاح يجب أن ينظر إليها فقط بوصفها علاجا للأمم المتحدة أو عاملا لإنقاذها من أزمتها المالية. فالأزمة الحالية من جهة، هي أزمة تسديد اشتراكات بصورة أساسية. وسأعود إلى هذه المسألة فيما بعد. ومن جهة أخرى، تعكس "إخفاقات" المنظمة المزعومة محدودية التعاون في المجتمع الدولي كما هو قائم الآن.

وعلى أي حال، فإن الأزمة أزمة نمو. ويتعين على المنظمة أن تتكيف وأن تتخلص من العقبات البيروقراطية التي راكمتها المنظمة أثناء عقود الحرب الباردة، وعليها أن تستحدث وسائل جديدة لمعالجة الحالات المعقدة التي تواجهها الآن.

والفضيلة الكبرى لبرنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام في ١٦ تموز/يوليه هو أنه يستفيد من الجزء الأفضل من التفكير في السنوات الأخيرة، ويمثل خطة شاملة لتكييف جميع قطاعات المنظمة. وقد بينت التجربة الأخيرة مدى صعوبة تنفيذ إصلاحات جزئية. فالصلات بين الوظائف الرئيسية المناطة بالأمم المتحدة أصبحت تزداد وضوحا: فالسلم والأمن الدوليان لا يمكن صونهما دون تعاون حقيقي لتعزيز تنمية دول وأقاليم العالم، ودون احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأود أن أعلن رأسا موافقة اسبانيا على هذا النهج وأن أوضح استعداد بلدي لدعم برنامج الأمين العام. وسأعرض الآن آراء الحكومة الاسبانية حول الجوانب الرئيسية من عملية الإصلاح الشاملة.

سأبدأ بإصلاح مجلس الأمن. فمما لا شك فيه أن هذه المسألة من أهم المسائل التي تواجهنا، وسيحدد نجاحها ما إذا كانت المنظمة ستتمكن من تعزيز شرعيتها وفعاليتها في صون السلم والأمن الدوليين في المستقبل. إن إصلاح مجلس الأمن من أكثر المهام حساسية، فهو ينطوي على تعديل الميثاق؛ ولذلك، يجب أن يدرس بعناية ودون تسرع وعلى أساس أوسع اتفاق ممكن. وينبغي له أن يعزز التلاحم بين أعضاء المنظمة لا أن يخلق مزيدا من التوتر والريبة بينهم. ولا ينبغي لنا أن ننسى أن الإصلاح غير المدروس قد يعود بعواقب وخيمة قد تؤدي إلى أزمة ثقة يتعذر إصلاحها.

وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، مسألة مثيرة للنزاع أكثر من تحسين إجراءات عمل المجلس. فقد أنشئت فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في ظروف تاريخية لم تعد قائمة. فضلا عن ذلك قد يخلق توسيع هذه الفئة مشاكل أكثر من مزاياه. ولذلك، نرى أن من الحكمة في ظل الوضع الراهن أن تقتصر الزيادة على فئة الأعضاء غير الدائمين.

والاقتراحات الراهنة الخاصة بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن تقدم صيغا تميل إلى تلبية المصالح المشروعة لحفنة من الدول، ولكنها لا تحسم المشاكل الخطيرة المثارة بالنسبة للأغلبية العظمى من أعضاء المنظمة، وبذلك لا يمكن أن تكون إيجابية لمنظمة الأمم المتحدة ككل.

وفيما يتعلق بحق النقض، وإذ ندرك مدى صعوبة إلغائه في الظروف الحالية، نقترح أن يقتصر استخدام هذا الحق على الحالات التي تدخل في إطار الفصل السابع

من الميثاق. وعلى أية حال، فإننا نعتقد أن الاقتراحات المتعلقة بإنشاء مقاعد دائمة جديدة مع إرجاء مناقشة ما إذا كانت تلك المقاعد ستتمتع أم لا تتمتع بحق النقض، ليست واقعية تماما.

لقد كان الدور القيادي الذي اكتسبته الأمم المتحدة عند انتهاء الحرب الباردة في صنع السلام وحفظه وتوطيده، دورا لم يسبق له مثيل في التاريخ.

واسبانيا تؤيد دون تحفظ جهود الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي العام الماضي، وبالإضافة إلى الفرق الاسبانية التي تم وزعها في قوة الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار، شاركت قوات من بلدي في عملية تسريح القوات، في إطار بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وفي القوة المتعددة الجنسيات للحماية في ألبانيا، والتي ساعدت، كما أكد رئيس الوزراء منذ بضع دقائق، على تفادي نشوب صراع داخلي خطير. وكانت اسبانيا مستعدة ايضا للاشتراك في القوة المتعددة الجنسيات في زائير. كما تدرس حكومتي حاليا سبل النهوض باستعداد المنظمة في المجال التنفيذي، وخاصة بزيادة قدراتها على الانتشار السريع.

وبينما أتعرض لهذا الموضوع، أرى لزاما علي أن أشير إلى بعض الحالات التي تهتم بها حكومتي اهتماما خاصا. إن تدهور الوضع في جمهورية سربيسكا تشكل لنا مصدر قلق خاص. ويتعين علينا أن نواصل تقديم المساندة الحازمة لمن هم على استعداد في هذه الجمهورية للتعاون مع قوة تثبيت الاستقرار والممثل السامي والمبعوثين الخاصين.

كما أن أفريقيا جنوب الصحراء تستحق هي الأخرى اهتماما خاصا. فمما يقلقنا بشكل خاص الحالة الخطيرة التي ما زالت مستمرة في منطقة البحيرات الكبرى وفي جمهورية الكونغو. واسبانيا تؤيد الجهود الجارية لاستعادة السلام، وبعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وبالمثل، وبالإشارة إلى الحالة في أنغولا، تنضم اسبانيا إلى النداء الموجه ليونيتا لكي تمتثل للالتزامات الدولية وتسمح للسلام بأن يحل أخيرا في هذا البلد.

وترحب حكومتي بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا في هيوستون لفتح الطريق المسدود أمام تنفيذ خطة التسوية التي اقترحتها الأمم المتحدة للصحراء الغربية، وهي بالتالي تود أن تهنئ المغرب وجبهة البوليساريو على هذا الإنجاز. وأود أيضا أن أهنئ المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد جيمس بيكر، على ما أبداه من كفاءة في جهود الوساطة. وترى حكومة بلدي أن إجراء استفتاء في ظل الحرية والضمانات الدولية، استفتاء يمارس فيه الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، ما زال يمثل الحل المقبول الوحيد لهذا النزاع. ومن ثم، فإن اسبانيا التي أيدت دوما خطة التسوية ترى أن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مسألة لا غنى عنها. وتثق حكومة بلدي في أن الأطراف ستواصل إبداء المرونة والروح البناءة حتى إجراء الاستفتاء.

وتتابع اسبانيا أيضا التطورات في الشرق الأوسط بقلق بالغ. فلا شك أن عملية السلام تمر بواحدة من أصعب مراحلها. ومع ذلك، نرى أن الحوار هو البديل الممكن الوحيد. والاتحاد الأوروبي، وبالذات من خلال مبعوثه الخاص، الدبلوماسي الاسباني ميغيل انخيل موراتينوس، يبذل جهدا كبيرا في هذا الصدد. وأود هنا أن أكرر التأكيد على التزام اسبانيا بهذه العملية، وأن أعرب من جديد عن استعدادنا لمواصلة العمل بنشاط خدمة للسلام والتفاهم فيما بين شعوب المنطقة.

وبالتوقيع على اتفاق للسلام الثابت والدائم في غواتيمالا، وهو عملية اضطلعت فيها اسبانيا بدور نشط في التحقق من الامتثال للاتفاقات، تم تمهيد الطريق نحو الاستقرار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية المستدامة في غواتيمالا. وستواصل اسبانيا دعم هذه العملية عن طريق تدابير عملية مثل التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الثنائي.

وكما أشرت من قبل، فإن حفظ السلام أصبح نشاطا متعدد الجوانب. ففضلا عن الأنشطة العسكرية، بات من الأساسي أن تؤخذ في الحسبان النتائج الإنسانية المترتبة على النزاعات. والواقع أن الدور الإنساني للأمم المتحدة يرتبط ارتباطا متزايدا بحفظ السلم. وبناء على ذلك، تؤيد اسبانيا مبادرة الأمين العام لتعزيز التنسيق وقدرة الأمم المتحدة على الانتشار السريع للاستجابة للاحتياجات الإنسانية، بإنشاء مكتب لتنسيق الإغاثة الطارئة.

وفضلا عن المعونة الإنسانية الرسمية التي تقدمها حكومة بلدي، لا بد من أن أشير هنا إلى التزام المجتمع المدني الاسباني بهذه العمليات الإنسانية، وأن أشيد بجميع عمال الإغاثة الدوليين وأعضاء البعثات الذين يخدمون بسخاء ويخاطرون بأرواحهم في المناطق التي دمرتها الحروب. وقد قتل خمسة من عمال الإغاثة الأسبان وأربعة من أعضاء البعثات في الأشهر الأخيرة الماضية أثناء تأديتهم لمهامهم الإنسانية. وترى اسبانيا أنه لا بد من اعتماد تدابير إضافية لحماية المشاركين في هذه البعثات الإنسانية، ونعتزم تقديم اقتراح بهذا المعنى أثناء الدورة الحالية.

إن التجارب الأخيرة للصراعات في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، أبرزت الحاجة إلى إنشاء هيئة قضائية لمنع الحصانة من العقاب وتيسير المصالحة في المجتمعات التي مزقتها الحروب وتوطيد العملية السلمية. ومن ثم فإن إنشاء محكمة جنائية دولية أصبح مسألة تعلق عليها الحكومة الاسبانية أهمية كبرى.

إن الاهتمام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والذي أصبح من بين المهام الأساسية لهذه المنظمة هو الدافع وراء كل هذه التطورات. وابتداء من ١٠ كانون الأول/ديسمبر وحتى نهاية عام ١٩٩٨، سنحتفل بالذكرى الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وسيكون ذلك وقتا ملائما لتقييم الوضع واستنباط استراتيجيات تسمح لنا بمواصلة التقدم على طريق النهوض بحقوق الإنسان.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن برنامج الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان يجب أن يدمج إدماجا كاملا في النطاق العريض لأنشطة المنظمة. واسبانيا تؤيد اقتراح الأمين العام بدمج مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في كيان واحد، وتشدد على ضرورة زيادة الموارد البشرية والمالية المكرسة لبرنامج حقوق الإنسان.

وستواصل اسبانيا سياستها النشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان، وستساعد في ضمان الاحترام العام لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

أما التعاون الإنمائي فهو إحدى المهام الأساسية الأخرى للمنظمة. وترحب اسبانيا بالاقتراحات التي طرحها الأمين العام في هذا المجال. وأود بصفة خاصة أن أؤكد على تأييدي لمختلف مبادرات الأمين العام الرامية إلى ضمان تحرير مزيد من الموارد المالية للبرامج التنفيذية.

إن إدراج عوامل غير العوامل الاقتصادية البحتة في أنشطة التعاون الإنمائي - كالعاملين الاجتماعي والبيئي - هو تعبير عن مفهوم أولته الأمم المتحدة انتباها بالغا من خلال عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت برعايتها. وأنا أشير هنا إلى موضوع التنمية المستدامة.

وأود في هذا المجال أن أنوه بما توليه الحكومة الاسبانية من أهمية للمسائل البيئية وإلى ما نبديه من اهتمام خاص لمشكلة التصحر التي تؤثر على اسبانيا تأثيرا مباشرا. وأود أن أذكر في هذا السياق أن بلدي يتقدم بترشيح مدينة موريثيا لتكون مقرا للأمانة الدائمة لاتفاقية مكافحة التصحر. وأنا مقتنع بأن موريثيا ستكون مقرا ممتازا، ولذلك أسأل الأعضاء تأييدهم.

ويشكل تحقيق تعاون دولي فعال في مكافحة الإرهاب هدفا ذا أولوية لدى حكومتي. إذ لا يمكن السيطرة على ظاهرة الإرهاب بدون تحقق تعاون كامل وناشط على جميع الصعد. فأوجه التقدم المفاهيمية التي أحرزت في إطار الاتحاد الأوروبي، في ميدان تسليم المجرمين ينبغي المضي بها قدما في الأمم المتحدة. والحكومة الاسبانية تسهم إسهاما ناشطا في المفاوضات بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة التفجيرات الإرهابية، التي يقصد بها إيجاد وسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب تحظى بقبول أكبر عدد ممكن من البلدان. وتؤيد اسبانيا أيضا الإعلان المتعلق بالتدابير الهادفة إلى القضاء على الإرهاب الدولي وملحق هذا الإعلان، اللذين أقرتهما الجمعية في دورتها الأخيرة.

وفي هذا الخصوص، لا يمكنني أن أغفل ذكر الحالة المأساوية في الجزائر، وهي بلد مجاور وصديق لأسبانيا يحظى بتضامن حكومتي معه وتأييدها له في معركته ضد آفة الإرهاب. وللحكومة الجزائرية أن تعتمد على دعم اسبانيا لها في متابعتها بتصميم لعملية الإصلاح السياسي، بغية الظفر بأوسع تأييد شعبي ممكن، وضمان التعايش السلمي الدائم، والقضاء على الإرهاب.

وتشكل مكافحة الاتجار بالمخدرات أيضا مسألة في غاية الأهمية لأسبانيا، فلهذا الاتجار ولا شك صلات بالإرهاب والجريمة عبر الوطنية. لذلك تؤيد حكومتي

إنشاء مركز دولي في فيينا لمنع الجريمة، يهدف إلى تعزيز قدرة المنظمة على محاربة هذه الآفات.

إن اسبانيا مسرورة للدور الحاسم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في نزع السلاح وخفض التسلح. وترحب اسبانيا بنتائج مؤتمر أوسلو وستوقع اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، وهي تروج في الوقت نفسه لمناقشة هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

ومن المسائل ذات الأهمية كذلك مسألة إعداد بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لا سيما في ميدان التحقق، والتفاوض على اتفاقية تحظر المواد الإنشطارية المستعملة في صنع الأسلحة النووية، وتحسين المراقبة والشفافية في مجال الأسلحة التقليدية.

لقد كانت عملية إزالة الاستعمار بلا شك عملا من أعظم الأعمال التي نجحت فيها المنظمة. لذلك قد يبدو من المفارقة التاريخية أن نشير إلى هذه المسألة في بيان يتطرق إلى إصلاح الأمم المتحدة ويركز على الحاضر والمستقبل القريب لا على الماضي. إلا أن الحقيقة تكشف، للأسف، عن حالات استعمارية لا تزال دون حل ولا يزال يتعين على منظمتنا التصدي لها.

وفيما يتعلق بهذه الحالات، تتأثر اسبانيا تأثرا مباشرا وأليما بمسألة جبل طارق. فوجود هذه المستعمرة على أرضنا - وهي مستعمرة لدولة تنتمي، كأسبانيا، إلى الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي - هو أمر شاذ ومفارقة تاريخية نسعى إلى حلها في إطار المبدأ الذي أرسته الأمم المتحدة. فقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٥٣ (د ٢٢) ووفقا لقرارها ١٥١٤ (د - ١٥)، بأن المركز الاستعماري لجبل طارق ينتهك الوحدة الإقليمية لأسبانيا، وأن مبدأ تقرير المصير، لا ينطبق بالتالي على هذه الحالة. وكان إقليم جبل طارق جزءا لا يتجزأ من اسبانيا، وقد طرد الأسبان الذين كانوا يعيشون هناك عندما أنشئت قاعدة عسكرية فيه.

إن حكومتي، واستجابة منها للدعوات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة إلى أسبانيا والمملكة المتحدة لتسوية هذه المسألة عن طريق التفاوض، ملتزمة بالبحث عن حل عبر قناة الاتصال الثنائية المنشأة بموجب إعلان بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. كما أعطت السلطات الاسبانية تأكيدات متكررة باحترام المصالح المشروعة لسكان جبل طارق. وأعلنت مؤخرا جدا عن عرض سخي للغاية يسمح لسكان المستعمرة الحاليين، عقب إعادة دمج جبل طارق في اسبانيا، بالاحتفاظ بالسمات الإجمالية لوضعهم الاقتصادي والقانوني الحالي. ونحن نعتقد أن هذا العرض من شأنه أن يساعدنا في دفع المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة إلى الأمام.

وجميعنا متفقون على أنه ليس ثمة ما يمكن أن يعوض عن منظمتنا، وعلى الحاجة إلى إصلاحها. إلا أنه لا يمكن لمنظمتنا أن تزدهر، كما لا يمكن إجراء الإصلاحات ما لم نمتثل، نحن الدول الأعضاء، امتثالا كاملا لالتزاماتنا المالية. إن الأزمة المالية الحالية التي تعانيها المنظمة هي - على نحو ما أشار إليه الأمين العام نفسه - أزمة مدفوعات. فدفع الاشتراكات كاملة وفي حينها التزام قانوني دولي ينبغي لجميع الدول التي تحترم سيادة القانون على الصعيد الدولي، أن تسلم به. ومن غير المقبول أن تفرض أية دولة عضو شروطا لتسديد هذه المدفوعات أو لدفع المتأخرات. واتباع مثل هذه الممارسة أمر يؤدي في نهاية المطاف إلى إفلاس المنظمة التي ندافع عنها.

لقد عرض الاتحاد الأوروبي، عام ١٩٩٦، اقتراحا هدفه حث الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة ووضع جدول أنصبة مقررة أكثر إنصافا. وتأمل اسبانيا أن ينظر في هذا الاقتراح بعناية في هذه الدورة.

إن الأمم المتحدة هي المحفل الدولي الرئيسي المنوط به صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التنمية، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكفالة تحقيق التعاون فيما بين الدول. لقد اتضحت في الأعوام الأخيرة طبيعة دورها الذي لا غنى عنه.

وأود أخيرا أن أعلن مجددا التزام الحكومة الاسبانية الثابت بالمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وأن أؤكد مجددا تصميمنا الذي لا يتزعزع على مواصلة المشاركة في عملية الإصلاح إيمانا راسخا منا بأننا، معا، سنتمكن من تكييف الأمم المتحدة مع متطلبات الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الخارجية والتجارة الخارجية في آيسلندا، السيد هالدور أسغريمسون.

السيد آسغريمسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئة الرئيس على انتخابه ليرأس الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة وبالتعهد له بدعم وفد بلدي الكامل.

إن الأمين العام الجديد، السيد كوفي عنان، وضع بصمته فعلا على الأمم المتحدة، بعد أقل من تسعة أشهر في منصبه. لقد قاد الجهود لإصلاح منظمتنا بطريقة فعالة، منصفة ومتوازنة. وأهنئه وأتعهد له بدعم حكومة بلدي الثابت لمهمته الهامة.

لقد بدأنا، ونحن نقترب من الألفية الجديدة، نقدر، وبشكل متزايد، قيمة التعاون الدولي، كما يدل عليه بأوضح شكل ممكن الاجتماع الأول التاريخي للمجلس المشترك الدائم الذي يضم منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) وروسيا في دورة وزارية هنا في هذا المبنى اليوم.

إن ثورة المعلومات في تقدم، وهناك شعور جديد بالجوار العالمي وإلغاء تدريجي للحواجز التجارية، وكل ذلك من شأنه أن يرفع مستوى الرفاه الاقتصادي في أجزاء مختلفة من العالم. وفي الوقت نفسه، يواجه المجتمع الدولي تحديات كبيرة بشكل لم يسبق له مثيل، الأمر الذي يجعل من الضروري أن تجمع الحكومات مواردها وتعمل معا.

وهناك قوى عالمية تفضي بطرق كثيرة على الحواجز التقليدية بين الدول والقوميات. ويدعو هذا الاتجاه إلى تعزيز المنظمات الدولية لتكون قادرة على معالجة مسائل لا يمكن لدولة بمفردها أو مجموعة دول بمفردها أن تعالجها. وبالتالي، فإن من الحتمية أن نعزز الأمم المتحدة. فبغير أمم متحدة منشطة، لن يكون بوسع المجتمع الدولي مواجهة التحديات الصعبة التي تواجه القرن الحادي والعشرين.

ومما يؤسف له أن منظمتنا لم تكن مهيأة لمواجهة تلك التحديات. فالمطالب الملقاة على كاهل الأمم المتحدة أكبر منها في أي وقت مضى، والموارد المحدودة التي تحت تصرف المنظمة لا تتناسب أبدا مع المهام الملقاة عليها. والسؤال الذي يثار بشكل ضمني هو: هل نرغب في إعطاء الأمم المتحدة ولاية واضحة مركزة وندعمها حتى تضطلع بتلك الولاية؟ في رأيي أن الجواب ينبغي أن يكون نفس الجواب الذي قدمه ونستون تشرشل في إحدى المرات حيث قال:

"اعطونا الأدوات وسننهي نحن العمل".

ومرة أخرى، يجب أن نحث الدول الأعضاء على دفع أنصبتها إلى المنظمة بالكامل وفي وقتها. إن مبادرة الأمين العام للإصلاح هي أشمل محاولة حتى الآن لصياغة أمم متحدة للغد بحيث تصبح أداة قادرة على خدمة المصالح المشتركة لجميع الشعوب، مسترشدة بالمبادئ الثابتة، مبادئ السلم وحقوق الإنسان وحكم القانون والتقدم الاجتماعي، الواردة في الميثاق منذ أكثر من نصف قرن. وتقرير الأمين العام، الذي جاء في ختام مناقشة شاملة مفيدة، إنما هو عبارة عن خلاصة للآراء التي أعربت عنها الحكومات بشكل منفرد.

ومن المؤكد أن التقرير يمثل حلا وسطا ليس من شأنه أن يحقق جميع رغبات دولة بعينها أو مجموعة دول بعينها. ولكنه، إذا أخذ في مجموعه، يمثل أفضل جهد للتوصل إلى ما هو ممكن من الناحية الواقعية في ظل الظروف القائمة. وهذه المجموعة المتكاملة من الإصلاحات ينبغي، في رأينا، القبول بها باعتبارها كلا لا يتجزأ.

إن المناقشة المركزة لتقرير الأمين العام ينبغي أن تدفع النقاش الدائر بين الدول الأعضاء بشأن إجراء زيادة في عضوية مجلس الأمن وأيضا بشأن تمثيل أكثر انصافا فيه. وبلدان الشمال قدمت أفكارها بشكل مشترك بشأن هذه المسألة. وترحب ايسلندا بالورقة التي قدمها رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، التي تتمشى إلى حد كبير مع مقترحات بلدان الشمال، وتأمل أن تختتم الجهود الرامية إلى حل هذا الجانب الأساسي من عملية الإصلاح كلها بشكل ناجح خلال الدورة الراهنة.

ومع أن إصلاح منظمتنا ومصداقيتها على المدى الطويل يجب أن يحظيا بأولوية قصوى، فإن الصراعات المحلية تتطلب اهتمامنا باستمرار.

في الشرق الأوسط، نادرا ما اتسمت الحالة بهذا القدر من عدم التيقن منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. ويجب ألا يشغل أطراف الاتفاقات شيء عن المضي قدما في طريق السلام. ينبغي عليهم أن يمتنعوا عن وضع عقبات غير ضرورية في طريق السلام بإثارة أعمال من شأنها أن تسبب العداء والشك والخوف. ينبغي أن يكون هناك اعتراف واضح لا غموض فيه بأن الإرهاب المرتكب ضد المدنيين الأبرياء لا يتمشى إطلاقا مع السعي نحو السلام.

وعلى كلا الطرفين أن يكفلا احترام القواعد الدولية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

إن القارة الأفريقية التي يسودها الاضطراب لا تزال على قمة جدول أعمال الأمم المتحدة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة منطقة البحيرات الكبرى، تظل الحالة مثيرة للقلق. ويجب ألا تدخر الأمم المتحدة وسعا، بالتعاون مع الزعماء الإقليميين والمنظمات الإقليمية، لمنع المزيد من المعاناة عن شعوب هذه المنطقة.

وعلى العكس من ذلك، حدثت تطورات مشجعة في الصحراء الغربية، حيث عززت المحادثات المباشرة، التي عقدت تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام، إلى حد كبير، احتمالات إجراء استفتاء بشأن مستقبل المنطقة.

وسيظل تحديد الأسلحة ونزع السلاح يشغلان حيزا هاما في أنشطة منظمتنا. وهدفنا المباشر ينبغي أن يكون مجال الأسلحة التقليدية: للعمل من أجل التوصل إلى حظر شامل لأفظع سلاح مدمر لأرواح وأطراف الأفراد الأبرياء، وهو الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد أعطى مؤتمر أوسلو الذي اختتم مؤخرا بشأن هذا الوبال دفعة محمودة للعمل بشأن وضع معاهدة ملزمة. وتحث أيسلندا جميع الدول بشدة على القضاء على هذا السلاح الوحشي من ترساناتها.

إن حقوق الإنسان، وهي ذات قيمة جوهرية في حد ذاتها، يجب أن تحظى بجانب كبير من الجهود المبذولة لضمان الأمن والاستقرار في المناطق التي مزقتها الحروب والصراعات الداخلية. وفي العام المقبل تجئ الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحيي حكومة بلدي ما يقترحه الأمين العام من تبسيط وتنسيق لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يشهد على التركيز القوي على هذا الجانب الهام للغاية من عملنا.

ومما يؤسف له أن حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة لا تزال متجاهلة. وكما لاحظ الأمين العام في هذا المحفل في أوائل هذا الأسبوع، فإن العنف المرتكب ضد المرأة أصبح أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل أكثر جدية لتصحيح هذا الوضع ولتحسين وضع المرأة في كل مكان، بوسائل ليس أقلها تهيئة تعليم أفضل وفرص عمالة أوفر.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات خطر لا يعترف بالحدود الوطنية. ونحن جميعا نتأثر به بأشكال متفاوتة. وبالإضافة إلى ما يكلفنا ذلك من خسارة في الأرواح البشرية ومن معاناة، فإننا نشهد المصائب التي تترتب على إدمان المخدرات، وانتشار مرض الإيدز، والدعارة والجريمة. وترحب أيسلندا بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال منع المخدرات وتتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات في شهر حزيران/يونيه المقبل.

لقد أعلنت الأمم المتحدة العام المقبل السنة الدولية للمحيطات وتعتبر محيطات العالم جزءا أساسيا من المحيط الحيوي للأرض، بالإضافة الى أنها أكبر مصدر للبروتين للبشرية. ويتعرض هذا المورد الحيوي الآن للخطر في بعض مناطق العالم. ولذلك من المهم أن تستخدم سنة المحيطات لزيادة الوعي العام وتعزيز الجهود الرامية الى حماية النظام الإيكولوجي البحري. وينبغي إبرام اتفاق عالمي ملزم قانونا للحد من الإنبعاث المستمر للملوثات العضوية.

والمشاكل التي تؤثر على النظام الإيكولوجي البحري تتطلب المزيد من التنسيق على المستوى العالمي، وكذلك في الاستخدام المستدام، وفي حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية بشكل مستدام. وفي نفس الوقت يجب أن نسلم بأن المسؤولية الأساسية عن استغلال الموارد البحرية بطريقة مستدامة تقع على عاتق الدول التي تعتمد في بقائها على تلك الموارد. وفي حين أن الحكومات يجب أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية، هناك حاجة الى مقاومة الضغط غير التمييزي الذي تقوم به المجموعات الحمائية غير المسؤولة التي تريد أن تقطع الرابطة الحيوية بين حماية البيئة والمصالح الاقتصادية الذاتية.

وعلى الرغم من أن اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، الذي يوفر إطارا للتعاون الإقليمي في حفظ وإدارة هذه الأرصدة لم يدخل حيز النفاذ بعد، إلا أن له أثره الإيجابي. ففي شمال الأطلسي على سبيل المثال يتم استعراض اتفاقيات إدارة مصايد الأسماك حتى يمكن في جملة أمور، تعديلها وفقا

لأحكام هذا الاتفاق. وتحث أيسلندا الدول الأعضاء على التصديق على هذا الاتفاق.

لقد رحبت أيسلندا باعتبارها عضوا جديدا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالمناقشة المستفيضة حول تعزيز بيئة تمكن من تحقيق التنمية، وذلك في الدورة المضمونية هذا العام. ومما يبعث على الانشغال الشديد أن الهوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا. وفي الوقت الذي يتسم بالتوسع الضخم في التجارة والاستثمار في جميع أنحاء العالم، فإن نصيب أقل البلدان نموا في التجارة العالمية انخفض الى النصف في عقدين. وتتعرض العديد من هذه البلدان لخطر استبعادها من الأسواق العالمية وتهميشها من الناحية الاقتصادية.

والعناصر الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، هي وجود إطار سياسي سليم يشجع على النمو المستقر، ووجود قطاع خاص نشط، وتعزيز القواعد المؤسسية والقانونية، وأخيرا وليس آخرا وضع تدابير لتحسين أسلوب الحكم ومناهضة الفساد. وفي نفس الوقت يجب التركيز على استراتيجيات التنمية البشرية، إذ يجب أن يكون تعزيز التعليم والنظم التعليمية والخدمات الصحية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ في كل استراتيجية سليمة للتنمية.

يجب أن نعبئ القطاع الخاص الدينامي، بالإضافة الى المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف حتى نضمن النمو المستدام الآمن، وتخفيض الفقر في البلدان النامية.

وبصفتي رئيسا لمجموعة بلدان الشمال الأوروبي والبلطيق في اللجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي، فإنني أؤكد على الدور الهام لمجموعة البنك الدولي في التعاون الإنمائي. وأود أن أكرر ما ذكرته في هونغ كونغ في أول هذا الأسبوع من أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يجب أن تؤدي الى حل دائم لعبء الدين الذي لا يحتمل في البلدان المعنية.

أخيرا، تواجه الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في هذا الوقت تحديات غير عادية، ولهذا فإننا بحاجة الى منظمة نشطة وقوية وواثقة من نفسها قادرة على قيادة الطريق الى القرن المقبل. وحتى تصبح هذه المنظمة حقيقة واقعة يجب أن نركز الآن على الإصلاح الجاد الفعال. ينبغي أن نستفيد من الزخم الموجود حاليا وألا نبدد وقتنا في مناقشات طويلة مألوفة. فالفرصة متاحة أمامنا الآن وقد لا تلوح لنا مرة أخرى في وقت قريب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥